الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية المرصد...تمرد فاغنر -الطباخ القديم-..إلى أين تتجه المواجهة ؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/06/25

No. : 7810

تعويض ضحايا فاجعة "الانفال"..

لماذا تتهرب الحكومة؟

16عاما على قرار
المحكمة الجنائية...

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- ضرورة وحدة الكورد لمعالجة مشاكل المناطق المتنازع عليها
- 16 عاما على قرار المحكمة الجنائية...والحكومة الاتحادية تتهرب
- قانون الموازنة سيسهم في حل الكثير من أزمات اقليم كوردستان
- 10 سنوات على الفاجعة.. رفات ضحايا داعش يجدد أحزان الإيزيديين
- أهمية الدور الإيجابي لرجال الدين في تعزيز النسيج الاجتماعي
- ضرورة حل المشكلات العالقة بغية حماية الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاهية
- السوداني يتحدث عن التقرير نصف السنوي للبرنامج الحكومي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- زهير كاظم عبود: أين تنتهي ملفات الفساد؟
- د. عبدالله حميد العتابي: العشيرة وقيم المواطنة في العراق
- السكن في العراق بين الحق الدستوري وفوضى الحلول

المرصد السوري و الملف الكردي

- اتهام الإدارة الذاتية بالانفصال نفاق كبير و مطلب تركي
- د.محمد نور الدين: ما بعد أستانا: أيّ ملامح للمرحلة المقبلة؟
- حسني محلي: من أستانة إلى سوتشي فالقمّة العربيّة... الحلّ بيد إردوغان

المـــرصد الايراني

- الرئيس الإيراني يتحدث عن صيغة للتفاوض خارج الاتفاق النووي
- أسباب اتجاه واشنطن لقبول إبرام اتفاق غير رسمي مع إيران
- فرصة أميركا بالعودة إلى الاتفاق... لن تبقى طويلاً

المرصد الروسي

- ملف خاص..تمرد فاغنر ـ الطباخ القديم ـ..إلى أين تتجه المواجهة ؟
- بيتر سوسيو: هل روسيا على شفا حرب أهلية؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- يجب أن يستعد الغرب لحساب طال انتظاره
- "الانبجار" وراء مأساة الغاطسة "تيتان"
- أبعاد تصاعد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط

العدد: 7810... 2023-06-25

ضرورة وحدة الكورد لمعالجة مشاكل المناطق المتنازع عليها

اكد رئيس هيئة المناطق الكوردستانية خارج اقليم كوردستان، ضرورة وحدة موقف الاطراف الكوردستانية حول ملف المناطق المتنازع عليها.

وقال فهمي برهان مسؤول هيئة المناطق الكوردستانية خارج اقليم كوردستان خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: بعد تفعيل لجنة المادة ١٤٠ صدر قرار مهم من رئيس اللجنة موجه الى وزارة الزراعية الاتحادية، وهذا القرار هم مهم جداً لالغاء العقود الزراعية التي اصدرها النظام البعثي البائد حول مصادرة الارضي الزراعية للكورد ومنحها للعرب الوافدين.

واضاف: هذا القرار مهم جداً وخطوة ايجابية ونتمنى ان يساهم في معالجة مشكلة الاراضي الزراعية لجميع المكونات، وهو يصب في مصلحة كل من سلبت حقوقه وتمت مصادرة ارضه الزراعية واغلب هؤلاء هم من الكورد والتركمان والمكونات الاصيلة لمحافظة كركوك.

حملات تعريب كبيرة

يقول فهمي برهان: ان حجم التعريب كان كبيرا جدا في المناطق المتنازع عليها ككركوك وخانقين وشنكال وسهل نينوى وخورماتو ودوبز ومندلي وبدرة وجصان واي قرار يعالج مشكلة له اهميته الخاصة

ويخص المناطق التي مورست فيها سياسة التعريب بشكل كبير.

وقال: نحن في هيئة المناطق الكوردستانية وجهنا كتاباً الى رئيس حكومة اقليم كوردستان ونائب رئيس حكومة اقليم كوردستان وطلبنا بتشكيل غرفة عمليات مشتركة بمشاركة رؤساء جميع الكتل الكوردستانية في بغداد وممثلي الكورد في لجنة المادة ١٤٠ لاعداد رؤية مشتركة للتعامل مع جميع المستجدات ومتابعة تنفيذ هذا القرار الذي صدر من رئيس لجنة المادة ١٤٠.

معالجة المشكلة وفقا للقانون

يقول فهمي برهان: اي دعوى قضائية لها اهمتيها الخاصة ومن المهم جداً ان نعمل لمعالجة المشاكل وفقا للقوانين، وخطوة نواب الاتحاد الوطني الكوردستاني لتسجيل دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية خطوة جيدة ومهمة ونامل بان تقوم جميع الكتل الكوردستانية بالتعامل مع هذا الملف بكل وعي ومسؤولية وتحديد خطوط موحدة للعمل عليها، وان توحيد موقف الكورد تجاه هذه الملفات الوطنية مهم جداً.

اعتراض محاولات مصادرة الاراضي الزراعية

تقول النائبة ديلان غفور عضوة كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: قدمنا مع النائب السابق يوسف محمد دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية حول مشكلة الاراضي الزراعية في حدود محافظة كركوك.

واضافت: المزارعون الكورد والتركمان يعانون منذ عدة سنوات من هذه المشكلة، وطلبنا من المحكمة الاتحادية ايقاف القرارات التي صدرت سابقا من قبل النظام البعثي البائد.

نعمل على معالجة المشكلة وفقا للقانون

تقول النائبة ديلان غفور: سنعمل لمعالجة هذه المشكلة عن طريق القضاء وسنقف بالضد من المحاولات غير القانونية التي تمارس ضد المزارعين الكورد والتركمان في حدود محافظة كركوك.

واضافت: نحن اوصلنا مشكلة المزارعين الكورد والتركمان الى المحكمة الاتحادية لمنع العرب الوافدين من التجاوز على اراضيهم في محافظة كركوك.

PUKMEDIA

16 عاما على قرار المحكمة الجنائية...

الحكومة الاتحادية تتهرب من تعويض ضحايا جريمة«الانفال»

في ٢٠٢٣/٦/٢٤ يمر ١٦ عاما على الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية الأنفال على الجرائم التي ارتكبها نظام البعث البائد بحق الشعب الكوردي خلال عمليات اسماها بـ«عمليات الانفال»، حيث أدانت المحكمة خمسة من المتهمين بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب.

وبعد سقوط نظام البعث الصدامي في ٢٠٠٣ أقرت الجمعية الوطنية العراقية قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٥) والذي يتضمن ان من ارتكب جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب والافعال التي يعتبرها هذا القانون جريمة بعد (١٩٦٨/٧/١٧) يحال الى القضاء ويحاكم على هذه الافعال الاجرامية.

وقد بدأت جلسات المحكمة حول قضية الانفال في (٢٠٠٦/٨/٢١) وكان اخر جلسة للمحكمة حول القضية في (٢٠٠٧/٦/٢٤) حيث عقدت خلال هذه الفترة (٦١) جلسة وصدر الحكم على ٧ مجرمين من رؤوس نظام البعث وعرفت المحكمة الجرائم التي ارتكبها البعث بالإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وقررت تعويض ضحايا هذه الجرائم.

وحدة الصف الكوردستاني تضمن تعويض الضحايا

قضية الأنفال هي ثاني قضية تنظرها المحكمة، وكانت أكثر تعقيداً من قضية الدجيل من حيث وقائعها وجوانبها القانونية؛ وقد ركزت على سلسلة من الهجمات المنسقة التي شنتها القوات العراقية التابعة لنظام البعث الصدامي على

الشعب الكوردي في كوردستان خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، والتي راح ضحيتها ما يقدر باكثر من ١٨٠ ألف كوردي تعرضوا للتشريد أو السجن أو القتل

وحول ضرورة تعويض الضحايا يقول ملا كريم شكور عضو مجلس النواب العراقي خلال تصريح لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « يجب ان نواجه هذا الملف موحدا حيث ان وحدة الكلمة ووحدة صف الاطراف السياسية الكوردستانية في بغداد تضمن تحقيق مطالبنا خاصة فيما يتعلق بقضية الانفال».

الحكومة الاتحادية ملزمة بتعويض ضحايا الجريمة

بعد مرور نحو ٢٨ عاما على عمليات الأنفال التي شنتها القوات العراقية في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين على إقليم كردستان وأسفرت عن تدمير أكثر من ٤٥٠٠ قرية ومقتل أكثر من ١٨٢ ألف مدني كردي بعد أن دفنتهم القوات العراقية أحياء في صحارى الجنوب، لا تزال عائلات ضحايا هذه العمليات والناجون منها ينتظرون الحكومة العراقية أن تعوضهم ماديا ومعنويا عما تعرضوا له من كارثة على يد ذلك النظام.

ويقول هابيل حاج احمد مدير نصب الانفال في جمجمال في تصريح لـ(PUKMEDIA): « بعد قرار المحكمة الجنائية العراقية فان الحكومة الاتحادية في العراق ملزمة بتنفيذ ما يقع عليها من المسؤولية المتعلقة بتعويض ضحايا جريمة الانفال ماديا ومعنويا خاصة وان المحكمة اقرت ان الافعال التي ارتكبها النظام البعثي تشكل جرائم ابادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب».

« يجب ان نواصل جهودنا في تثبيت حقوق ضحايا جريمة الانفال في بغداد وهذا يتطلب العمل المشترك على كافة الاصعدة من حكومة اقليم كوردستان وبرلمان كوردستان وممثلي الكورد في مجلس النواب ومجلس الوزراء الاتحادي» يقول هابيل حاج احمد.

تشكيلة المحكمة الجنائية العراقية العليا

أُنشئت المحكمة الجنائية العراقية العليا، التي سُميت في بادئ الأمر بالمحكمة العراقية المختصة، بأمر من سلطة التحالف المؤقتة عام ٢٠٠٣. وأدرجت في صلب القانون العراقي في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. وللمحكمة ولاية على العراقيين والمقيمين بالعراق ممن يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب خلال الفترة من ١٧ يوليو/تموز ١٩٦٨ إلى ١ مايو/أيار ٢٠٠٣؛ كما تشمل اختصاص المحكمة انتهاكات بعض القوانين العراقية مثل التدخل في شؤون القضاء أو تبديد الثروات الوطنية.

وجميع العاملين بالمحكمة عراقيون، ولكن قانون تأسيسها يجيز تعيين مستشارين دوليين. ويتولى «مكتب الاتصال المعني بجرائم النظام»، الذي يوجد مقره في السفارة الأمريكية ببغداد، تقديم المساعدة للمحكمة في شؤون التحقيقات وفي تلبية احتياجاتها اللوجيستية.

وقد تولت محكمة الجنايات الثانية نظر قضية الأنفال، وتتألف هيئتها القضائية من خمسة قضاة؛ ووجهت تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية إلى سبعة متهمين، هم:

- صابر عبد العزيز الدوري، مدير عام المخابرات العسكرية العراقية سابقاً .

• سلطان هاشم أحمد الطائي، القائد السابق للجيش الأول الذي كان مقره يقع في شمالي العراق، وكان مسؤولاً عن القطاع الشمالي إبان حملة الأنفال، وتولى لاحقاً منصب وزير الدفاع.

• علي حسن المجيد التكريتي، الذي يُزعم أنه مهندس حملة الأنفال؛ وهو ابن عم صدام حسين، و شغل منصب أمين عام المكتب الشمالي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة من مارس/آذار ١٩٨٧ حتى إبريل/نيسان ١٩٨٩، وكانت سلطته تشمل كل أجهزة الدولة في المنطقة الكردية خلال هذه الفترة.

• حسين رشيد التكريتي، نائب رئيس أركان الجيش لشؤون العمليات سابقاً خلال حملة الأنفال.

• طاهر توفيق العاني، وهو محافظ الموصل سابقاً أثناء حملة الأنفال، ومسؤول بحزب البعث؛ وكان مساعداً لعلي حسن المجيد (وقد طلب الادعاء إسقاط التهم الموجهة للعاني لعدم كفاية الأدلة)؛

• صدام حسين المجيد التكريتي، رئيس جمهورية العراق خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٣؛ أسقطت جميع التهم الموجهة لصدام بعد إعدامه في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

الاحكام الصادرة ضد المتهمين في قضية الانفال

اصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة بجرائم الانفال، يوم الاحد ٢٠٠٧/٦/٢٤، احكاما بالاعدام والسجن المؤبد على خمسة متهمين في قضية الانفال.

١- الاعدام شنقا على المتهم علي حسن المجيد الملقب بعلي الكيمياوي إثر ادانته بارتكاب ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية في جرائم الانفال.

وقال القاضي محمد العريبي الخليفة الذي ترأس الجلسة: إن المحكمة ادانت المتهم علي حسن المجيد بتطبيق سياسة حزب البعث (المنحل) واهداف (المخلوع) صدام حسين في شمال العراق واصدار اوامر للجيش والقوات الامنية باستخدام الاسلحة الكيمياوية في هجوم واسع النطاق اسفر عن استشهاد الالاف من المواطنين الكورد.

٢- حكم الاعدام شنقا على المتهم سلطان هاشم أحمد الطائي وزير الدفاع.

٣- حكم الاعدام شنقا على المتهم حسين رشيد التكريتي معاون رئيس الاركان.

٤- حكم السجن مدى الحياة على المتهم صابر عبد العزيز الدوري مدير الاستخبارات العسكرية.

٥- حكم السجن مدى الحياة على المتهم فرحان مطلق الجبوري بتهمة المشاركة في التهيئة لجريمة الابادة الجماعية.

٦- واسقط القاضي التهم عن طاهر توفيق العاني المحافظ الاسبق لنينوى لانعدام الأدلة.

وقدادانت المحكمة الجنائية العراقية كل من صدام حسين رئيس الاسبق لجمهورية العراق وعلي حسن مجيد المعروف ب(علي كيمياوي) وسلطان هاشم وعلي حسين رشيد وصابر الدووري وفرحان مطلك الجبوري وطاهر العاني وكان المدعي العام المحكمة منقذ آل فرعون اتهم هؤلاء المجرمون بقتلهم (١٨٢٠٠٠) مواطن خلال عمليات الانفال وعرض الوثائق والادلة المطلوبة للادانتهم. كما أحالت المحكمة قائمة بأسماء ٢٢٣ فرد إلى هيئة التحقيق بالمحكمة الجنائية العراقية العليا للتحقيق معهم بشأن حملة الأنفال.

PUKMEDIA

قانون الموازنة سيسهم في حل الكثير من أزمات اقليم كوردستان

أكدت الدكتورة نرمين معروف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، أن نسبة الاقليم البالغة ١٢/٦٧٪ من الموازنة العامة الاتحادية، لا تحتسب من الموازنة الكلية، بل بعد استقطاع النفقات الحاكمة والسيادية منها.

وقالت الدكتورة نرمين معروف، خلال مؤتمر صحفي عقدته الخميس ٢٠٢٣/٦/٢٢، في مكتب السليمانية لمجلس النواب: «نسبة الاقليم البالغة ١٢/٦٧٪ لا تحتسب من الموازنة الكلية البالغة ١٩٩ تريليون دينار بل تحتسب من الموازنة بعد استقطاع النفقات الحاكمة والسيادية حتى تصل الى نحو ١٣٠ تريليون دينار، مؤكدة أن « هذا يعني أن حصة الاقليم تبلغ ١٤ تريليوناً و٧٠٠ مليار دينار»، بالاضافة الى أن «حصة الاقليم من الموازنة الحاكمة تبلغ قرابة تريليون و٣٠٠ مليار دينار تصل الاقليم عينية وليست مادية».

وأوضحت عضو اللجنة المالية النيابية، أسباب تخفيض حصة اقليم كردستان من تخصيصات تنمية الاقاليم في الموازنة الاتحادية، قائلة: «بالرغم من أن حصة الاقليم في الموازنة الاتحادية تبلغ ١٢/٦٧٪ الا ان حصة محافظات الاقليم من تنمية الاقاليم هي ١١٪»، لافتة الى أن «سبب ذلك المعايير التي وضعت لتحديد نسبة كل محافظة من تنمية الاقاليم والمتمثلة بعدد السكان ونسبة الفقر».

وبينت عضو كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، أنه «وفقا لاحصائيات وزارة التخطيط الاتحادية فإن محافظات الإقليم هي الأقل فقرا على مستوى العراق وخاصة محافظة السليمانية، لهذا تم تقليل نسبة الاقليم».

ومضت الدكتورة نرمين قائلة: «المصادقة على قانون الموازنة الاتحادية تنهي مشكلة توزيع الرواتب في اقليم كوردستان، حيث سيتم شهريا إرسال حصة الاقليم من بغداد»، مشيرة الى أنه سيتم بحسب قانون الموازنة، تعيين أكثر من ١٠ آلاف من الخريجين الأوائل في جامعات معاهد الاقليم».

وأوضحت، أن «قانون الموازنة لا تحل جميع مشكلات مواطني كوردستان، ولكنه سيسهم في إنهاء العديد من الأزمات ومنها مشكلة تأخير توزيع رواتب الموظفين والمتقاعدين».

مشروع قانون الموازنة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٤- ٢٠٢٥، أرسلت من قبل الحكومة الاتحادية الى مجلس النواب في ١٣ آذار ٢٠٢٣، وبعد مناقشات مستفيضة من قبل اللجنة المالية وخلال جلسات البرلمان كذلك، تم التصديق على مشروع القانون خلال جلسة مجلس النواب صبيحة يوم ١٢ حزيران ٢٠٢٣، بحضور ٢٥٨ نائبا من أصل ٣٢٩.

من ثم أرسل مجلس النواب قانون الموازنة المصوت عليه الى رئاسة الجمهورية في ١٦ حزيران، حيث تم توقيعه من قبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد يوم أمس ٢٠٢٣/٦/٢١.

وقد أرسل قانون الموازنة الاتحادية اليوم الخميس ٦/٢٢، الى وزارة العدل الاتحادية، حيث من المقرر أن ينشر يوم الاثنين القادم ٢٠٢٣/٦/٢٦، في جريدة الوقائع العراقية، ليدخل القانون حيّز التنفيذ بعد إصدار التعليمات اللازمة من قبل وزارة المالية.

10 سنوات على الفاجعة..

رفات ضحايا داعش يجدد أحزان الإيزيديين

وكأن الزمن تكثف ليتقلص في لحظة عادت بهم إلى سنوات خلت حين نشب داعش مخالبه بأجزاء من العراق وقتل أقاربهم.عائلات إيزيدية بالعراق تستعيد لحظة الفقد المريرة مع تسلم ٣٩ من رفات أحبائها الذين قضوا على أيدي التنظيم الإرهابي.

وأخذت إيزيديات يلطمن الخدود حدادا على أقاربهن ممن نُقلت توابيت تضم رفاتهم على شاحنات صغيرة قبل يومين في مدينة الموصل شمال العراق بعد نحو ١٠ سنوات على مقتلهم على أيدي الإرهابيين الدواعش.

ونقل تلفزيون رويترز عن العامل الإيزيدي خديدة إبراهيم، وهو من سنجار، قوله: «ابن عمي قتل في يوم الفرمان (العدوان) على سنجار، فجئنا نستلم رفاته من الطب العدلي من نينوى إلى مقبرتنا في سنجار».

من جانبه، أوضح رفعت رشو، معاون محافظ نينوى للشؤون الإدارية: «استلمنا رفات ٣٩ شخصا من قضاء سنجار من أهلنا الإيزيديين الذين قتلوا بأيادي تنظيم داعش الإرهابي».

ولفت إلى أن «الرفات كان من مناطق متعددة، ومن قرى متعددة من قضاء سنجار وناحية الشمال، وليس من قرية واحدة. وتم إرساله إلى بغداد، دائرة الطب العدلي عن طريق دائرة شؤون المقابر للتعرف على الرفات عن طريق فحص الحمض النووي (دي إن إيه)».

وأضاف رشو: «نعم المقابر كثيرة صراحة، المقابر المُكتشفة أكثر من ٨٦ مقبرة جماعية إضافة إلى عدد من المقابر الفردية، والتي تم فتحها من دائرة شؤون المقابر حتى هذه اللحظة ٤٣ مقبرة، هذه الـ٤٣ مقبرة تم إخراج ٦٢٦ شخصا منها، وتم فحصها عن طريق دائرة الطب العدلي في بغداد».

وقُتل أكثر من ٣ آلاف إيزيدي في عام ٢٠١٤ وخُطف ما يقرب من ٧ آلاف امرأة وفتاة إيزيدية تعرضن لاعتداءات جنسية من مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي في شمال العراق، في حملة وصفتها الأمم المتحدة بأنها «إبادة جماعية».

وأعلنت دائرة الطب العدلي، السبت، عن تسليم ٣٩ حالة من رفات المكون الايزيدي إلى ذويهم بعد مطابقتها مختبريا في الموصل.

وأشارت الدائرة في بيان إلى "تسليم ما يقارب ٣٩ حالة من رفات المكون الايزيدي الذين اغتالتهم عصابات داعش الارهابي الى ذويهم في قسم الطبابة العدلية لمحافظة نينوى".

وأكدت الدكتورة شهد عارف حامد السلطان مديرة القسم أن تسليم الرفات جاءت بعد مطابقتها مختبريا وإجراء عملية فحص الحمض النووي الـ DNA مع ذويهم في قسم المقابرالجماعية لدائرة الطب العدلي، مشيرة الى تسليم إجراءات شهادات الوفاة مع كل حالة بعد إكمال كافة البيانات المطلوبة".

هذا وأعلنت دائرة الطب العدلي في وزارة الصحة العراقية، منتصف الأسبوع الماضي، عن مطابقة ٣٩ رفات من ضحايا المكون الايزيدي في سنجار والذين قضوا على يد تنظيم داعش.

رئيس الجمهورية يزور مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني

أهمية الدور الإيجابي لرجال الدين في تعزيز النسيج الاجتماعي

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٢٣ حزيران ٢٠٢٣ مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني.

ولدى وصول السيد الرئيس إلى الحضرة القادرية كان في استقبال فخامته متولي الحضرة الشيخ عفيف الدين الكيلاني وجمع من العلماء والشيوخ ورجال الدين، بعدها أدى رئيس الجمهورية مراسم الزيارة لمرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني مبتهلا للباري عز وجل أن يحفظ العراق وينعم على العراقيين بالمزيد من الخير والأمن والاستقرار.

ودون فخامته كلمة في سجل الزيارات في الحضرة الكيلانية، كما أطلع رئيس الجمهورية على المكتبة القادرية التي تضم العديد من المصاحف والوثائق والكتب والمخطوطات التاريخية النفيسة، مشددا على ضرورة الحفاظ والاهتمام بهذا الإرث الكبير، وتشجيع السياحة الدينية.

وأكد فخامة الرئيس، خلال لقائه متولي الحضرة الشيخ عفيف الدين الكيلاني والقائمين عليها، أهمية الدور الإيجابي لرجال الدين في تعزيز النسيج الاجتماعي في هذه المرحلة عبر اعتماد الخطاب المعتدل ونشر ثقافة التسامح والتآخي، ومكافحة الفكر المتطرف، ونبذ العنف والكراهية والفرقة.

بدوره، أثنى الشيخ الكيلاني على زيارة السيد الرئيس للحضرة القادرية والتي تدل على مدى اهتمامه بالعتبات الدينية والمراقد المقدسة، وحرص فخامته على دعم جهود رجال الدين في تعزيز الوحدة الوطنية وحماية السلم المجتمعي.

واستعرض الشيخ عفيف الكيلاني بعض المسائل التي تواجههم، وعمليات الترميم والتوسعة ومعالجة الأضرار التي تعرضت لها الحضرة نتيجة الظروف الجوية، وبهذا الصدد أوعز السيد الرئيس بمساهمة الدائرة الهندسية في رئاسة الجمهورية فنيا في هذا الشأن.

ضرورة حل المشكلات العالقة بغية حماية الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاهية

بحث رئيس الجمهورية السابق برهم صالح مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جنينين بلاسخارت، تطورات المشهد السياسي في الإقليم والعراق.

وقال المكتب الإعلامي لصالح في بيان إن الأخير "استقبل، يوم الجمعة ٢٠٢٣/٦/٢٣، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جنينين بلاسخارت"، مبينا أن "الجانبين بحثا تطورات المشهد السياسي والأوضاع في إقليم كوردستان والعراق".

وأكد الجانبان وفقا للبيان "ضرورة حل المشكلات العالقة بغية حماية الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاهية".

السوداني يتحدث عن التقرير نصف السنوي للبرنامج الحكومي

فيما ياتي ابرز ما جاء في الحديث الصحفي لرئيس الوزراء الاتحادي المهندس محمد شياع السوداني الخاص بالتقرير نصف السنوي للبرنامج الحكومي:

نضع أمام أبناء شعبنا والرأي العام والسلطات التشريعية والرقابية الدستورية ملخصاً عن التقرير نصف السنوي الأول عن أداء وسير إنجاز الجهاز الحكومي للبرنامج الوزاري الذي أقرّ في ١٢ كانون الأول من العام ٢٠٢٢.

* *حظي البرنامج بمتابعة متواصلة منذ جلسة الإقرار وصولاً إلى الجلسة الأخيرة التي أُقر فيها هذا التقرير في ٢٠ حزيران الجاري.

* *هذا العمل أُنجز بدون موزانة، وعملنا بما متوفر من موارد في الوزارات والمحافظات وحسب صلاحيات الحكومة.

* *جرى التركيز على الأولويات الخمس للبرنامج الحكومي، المتمثلة بمواجهة البطالة، ومعالجة الفقر، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وتقديم الخدمات، والإصلاح الاقتصادي.

** الأولوية للإسراع بإنجاز المشاريع المتلكئة التي تعرقلت منذ أعوام، بسبب سوء الإدارة أو قلة التخصيصات أو بسبب الفساد.

** تم إطلاق الجولة الخامسة من التراخيص، للاستثمار في مجال النفط والغاز، وأعلنّا عن الجولة السادسة المكملة، لاستثمار ثروة الغاز.

** أكملنا نحو ٢٥ مؤسسة صحية بين مستشفى ومركز تخصصي، فضلاً عن نحو ٢٠ مركزاً صحياً وعيادة.

** شرعنا بحملة تأهيل كبرى لصيانة عدد من المستشفيات في بغداد والمحافظات، وسبق أن افتتحنا مستشفى الكاظمية وابن البلدي ومستشفى الطفل بعد تأهيلها.

** أنجزنا ٤١٤ مدرسة، توزعت بين عدة محافظات، والمباشرة بتأهيل ٣٠٠ مبنى مدرسي آخر، والعمل مستمر لبناء ٢٠٠٠ مدرسة.

** أنجزنا تأهيل ١٧٠ كم من الطرق الخارجية، وتأهيل مقاطع متعددة من طريق المرور السريع، وافتتاح طريق اليوسفية الدورة ١٤ كم.

** تشغيل مصفى كربلاء بطاقة ١٤٠ ألف برميل باليوم، وسيوفر للعراق بحدود ٣ مليارات دولار كانت تذهب لاستيراد المشتقات النفطية، والمضي بمشروع توسعة مصفى الشنافية في الديوانية.

** إكمال مشروع التحول الرقمي للشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية، وإنجاز التشغيل التجريبي لمشروع صد الهجمات السبرانية.

** إكمال ملعب الميناء الأولمبي في البصرة وافتتاحه في بطولة خليجي (٢٥).

في ملف الخدمات، بدأنا بتجربة الجهد الخدمي والهندسي في المناطق غير المخدومة، والمناطق خارج التخطيط العمراني للمدن في بغداد والمحافظات.

** وجهنا الجهد لإكمال الخدمات البلدية وفتح الشوارع، وتحديث الشبكة الكهربائية، وتأهيل المدارس في الأحياء السكنية.

** إعداد التصاميم الأساسية للمدن الجديدة، والإعلان عن ٥ مدن في بغداد والمحافظات، ستكون متاحة للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل والفئات الفقيرة.

** إطلاق ٣٥ مشروعاً لتخفيف الزحامات المرورية، تشتمل على المجسرات والجسور وتطوير التقاطعات والساحات، وحسم مشاريع مداخل العاصمة.

** المباشرة بالتحوّل الرقمي والأتمتة لمعاملات المواطنين في الدوائر الحكومية لغلق منافذ الفساد.

** إطلاق الستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢- ٢٠٣١ لتصحيح مسار ملف التربية والتعليم.

** وقّعنا عقوداً مع شركات عالمية (سيمنز وجنرال إلكترك) في صيانة طويلة الأمد على مدى ٥ سنوات، وفرت ٣٠٪ من الكلف.

** إكمال ٢٥ محطة ثانوية في قطاع النقل، و١٢٩ محطة ثانوية في قطاع التوزيع.

** تمديد ٣١١ كم من المغذيات (١١، و٣٣ KV)، و٩٢٣ كم من خطوط النقل الكهربائي، ساهمت في الوصول بالإنتاج الوطني للطاقة الكهربائية إلى ٢٦ ألف ميكاواط.

** أجرينا عمليات الصيانة الشاملة وأنجزنا منظومة التبريد للمحطات، وقد وفرت بحدود ٧٠٠ ميكاواط إضافية، شملت ٤٠ محطة في كل أنحاء العراق.

** إضافة محطات إنتاج، منها محطة صلاح الدين ٦٣٠ ميغاواط، وإتمام ٢٦ إجراءً تنفيذياً في قطاع الكهرباء، في مشاريع الدورات المركبة والنقل وإتمام عمليات الصيانة، وفي مجال الطاقة الشمسية مع شركة توتال.

** في مجال مكافحة الفقر، تم إطلاق أكبر حملة للبحث الاجتماعي استهدفت مليوني أسرة، عدد الأسر التي تم إنجاز بحثها ١/٤ مليون أسرة، وسُلمت الإعانات النقدية لما يقارب ٤٩٢ ألف أسرة.

** توسعة الشمول براتب المعين المتفرغ وزيادة رواتبهم، مع استكمال وشمول ٤٣٠ ألف معاق بالراتب.

** إطلاق خدمة (مظلتي) الإلكترونية للفئات المستفيدة من الحماية الاجتماعية، واسترداد ١٥٠ مليار دينار من المتجاوزين على شبكة الحماية.

** توزيع السلة الغذائية لـ ٥/٨٧١ مليون، من المشمولين بالحماية، وتوزيع ٥ سلات غذائية، والسادسة جارٍ توزيعها بينهم.

** شمول ٤٢ ألف أسرة نازحة بالحماية الاجتماعية، وتخفيض الأجور الدراسية للطلبة المشمولين بالرعاية الاجتماعية في الجامعات الحكومية للدراسة المسائية والجامعات الأهلية.

** دعم المشاريع الصغيرة وإطلاق ١٠٠ الف قرض ضمن المشمولين بالرعاية الاجتماعية

** في مجال معالجة البطالة وتوفير فرص العمل، تم إنصاف أكثر من ٦٠٠ ألف من حملة الشهادات العليا والخريجين والأوائل والعقود والمحاضرين والأجور اليومية.

** تم شمول ٦٥ ألف عامل جديد في القطاع الخاص بالضمان الاجتماعي.

** ركزنا على ضبط ملف العمالة الأجنبية في العراق، عبر جملة قرارات.

** رعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرة ريادة للتنمية والتشغيل، المعنية بدعم فئات الطلبة والشباب، وتمكينهم، وتسجيل أكثر من ١٨٠ ألف طلب مشاركة، نستهدف ١٠٠ ألف منهم في دورات سريعة وتهيئة قروض لهم.

** رفع رؤوس أموال المصارف المانحة لقروض المشاريع المدرّة.

** في محور مواجهة الفساد المالي والإداري، جرى تشكيل الهيأة العليا لمكافحة الفساد والفريق الأمني الساند لملاحقة كبار الفاسدين.

** العمل وفق إجراءات دستورية قانونية لا اجتهادات فيها من قبل المسؤولين، كما حصل في السابق وتركَ اثاراً سلبية على عملية مكافحة الفساد.

** وجهنا كل الوزارات بمراجعة العقود السابقة الكبيرة وإخضاعها للتدقيق المالي والقانوني، وأكدنا على الوزراء وحاشية الوزير، ألاّ يكون مديرو المكاتب من جهات حزبية وسياسية.

** التعاقد مع شركات عالمية رصينة للتدقيق المالي، و إنجاز (الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد).

** جعل مسألة التعاون في استرداد المطلوبين والأموال المهربة أساساً في العلاقات الخارجية.

** تمكنّا من تفكيك ومسك شبكة كبيرة لتهريب النفط، وفيها عناصر من أجهزة أمنية كانت مكلفة بحماية

خطوط نقل النفط الخام والمصافي.

** تطبيق نظام النافذة الواحدة في تسجيل الشركات، وتشكيل «لجنة تدقيقية مختصة لمراجعة العمولات» التي تستحصلها شركات الدفع الإلكتروني كافة.

** متابعة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإقرار تقرير (التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال).

** حوكمة الدوائر الحكومية، وخصوصاً ذات الطابع الخدمي؛ لتقليل الاحتكاك بين المراجعين وموظفي الدولة، وإنشاء حساب الخزينة الموحد لضبط الأموال في الدولة.

** استعادة مبالغ ضخمة من الأموال المنهوبة في قضية سرقة الأمانات الضريبية، ويخضع هذا الملف لمتابعة يومية من الحكومة.

** في مجال الإصلاح الإداري، وضعنا منذ اليوم الأول آليات للمتابعة وتقييم المديرين العامين والوكلاء والمستشارين وصولاً إلى تقييم الوزراء.

** الإصلاح الاقتصادي واحد من الأولويات الحاكمة في ظل ارتفاع الإنفاق، واستمرار النفط كمصدر وحيد لتمويل الموازنة، لذلك ذهبنا باتجاه تفعيل قطاعات الصناعة والزراعة.

** اتخذنا جملة إجراءات لإحياء القطاع الصناعي، وجرى الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق في المجال الصناعي.

** استمرار العمل لإكمال تأهيل مصنع الحديد والصلب في البصرة، أحد المشاريع الستراتيجية الذي سيتم هذا العام، فضلاً عن العمل على إنجاز المدن الصناعية.

** شهدنا موسماً زراعياً هو الأنجح في تاريخ العراق، تمكنا من تحقيق اكتفاء ذاتي فيه، وتجاوزنا ٤٫٥ مليون طن من تسويق الحبوب.

** تمكنا من صرف مستحقات الفلاحين خلال مدة تراوحت بين ٢٤ إلى ٧٢ ساعة من تسويق محصولهم.

** واجهنا تقلبات سعر صرف الدولار، والاستحقاق الذي لم يُنفذ خلال الحكومات السابقة، رغم الاتفاق مع البنك الفيدرالي الأميركي.

** أكثر من ٨٥٪ من تجارتنا صارت تجري عبر المنصة الإلكترونية وتمتثل للمعايير الدولية.

طبقنا نظاماً شاملاً بأتمتة الكمارك لأول مرة بجهود ذاتية.

** إقرار صندوق العراق للتنمية، في موازنة السنوات الثلاث للمواءمة بين الموازنة وأولويات الحكومة.

** اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية المنتجة في علاقات العراق مع العالم.

** إطلاق مشروع (طريق التنمية) الواعد، الذي سيجمع كل دول المنطقة ويديم الاستقرار، ويخدم كل المشاريع التنموية.

** مواصلة ضرب فلول الارهاب، والأداء اللافت للأجهزة الأمنية ضد تجارة المخدرات.

** إنجاز الستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، والنجاح في إقامة بطولة خليجي٢٥.

زهير كاظم عبود:

أين تنتهي ملفات الفساد؟

ملفات الفساد التي مرت على الذاكرة العراقية لم تكن حديثة، لأن جميع الوزارات المتعاقبة شملتها، وكانت من بين الملفات التي تم ارتكابها، لا سيما ان بلدنا اصبح يشار له بين الدول التي ينخرها الفساد ويحاصرها، وبالرغم من معرفة اغلب اهل العراق بان المطلوب في ملفات الفساد لابد ان يكون له ظهير قوي من طبقة السياسيين الكبار / الا ان التستر يطغي على مجمل عمليات التحقيق والملاحقة والمتابعة، بالرغم من أن في العراق سلطة قضائية مستقلة، وأن القضاة لا سلطان عليهم في قراراتهم واحكامهم الا القانون، وامامنا هيئة مختصة بالنزاهة تقوم بدور الملاحقة والتحقيق بإشراف القضاء العراقي.

> التستر يطغي على مجمل عمليات التحقيق والملاحقة والمتابعة

الأمـوال التي سرقت أو تم اختلاسها أو التي اهدارها تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وهي تكفي لإعادة بناء بلد اكبر من العراق، لم نزل بحاجة لمستشفيات وطرق مواصلات ومدارس وجسور وبيوت لإيواء الفقراء، وبنى تحتية ومعامل ومصانع ومطارات وقطارات ووسائل نقل ومنتجات نفطية وزراعة وصناعة ومحاربة البطالة والفقر، وحصر السلاح بيد الدولة مثل باقي خلق الله.

ما يحزن النفس أن اغلب تلك الملفات تتخذ الإجراءات القانونية بحق المتهمين فيها بعد تمكنهم من السفر بعيدا عن العراق، وأن تصدر الاحكام بحقهم غيابيا، ومع أن اغلب المراجع التي يستند إليها المتهمون من النخب السياسية التي تتشارك بمسؤولية الحكم في العراق، فلا القضاء يفصح عن أسماء المتهمين الكبار، ولا السلطة التنفيذية تفصح عن تلك الأسماء، ولا العديد من الناس ممن تتوفر له المعلومات ليدفعه حسه الوطني للأخبار أو للشهادة خشية أو تجنبا، ويبقى المواطن أسير التمنيات.

وجميعنا نعلم بان لا حصانة لأحد امام القانون، وأن الدستور والقوانين جعلت جميع العراقيين متساوين أمام القانون، إلا أن الملفات التي تم نسيانها أو تركها أو اهمالها أو غلقها، أصبحت تؤشر بما لا يقبل الشك إلى أن الفساد لن تتم مواجهته، ولن ينتهي في بلادنا، وأن هناك من هو فوق القانون.

ومع مجيء كل حكومة وتعهدها بمحاربة الفساد بشكل جاد وتقديم المتورطين أمام القضاء لينالوا جزاءهم العادل، وأن يستعيد العراق الأموال والمبالغ، التي تمت سرقتها أو اختلاسها أو التفريط بها، إلا أن الحقيقة لا تتعدى ذر الرماد بالعيون، وتعتمد اعتمادا فعليا على نسيان العراقيين لتلك الملفات ولأسماء المتهمين فيها، وحتى لا يطول الاتهام أو التحقيق مسؤولا حكوميا كبيرا حتى اعتقد البعض انه فوق القانون، الجرائم التي ارتكبت أمام انظار العالم بالصوت والصورة في قتل المتظاهرين السلميين عام ٢٠١٩ والتي بلغ عدد ضحاياها اكثر من ٨٠٠ ضحية من شباب العراق، وجريمة سقوط الموصل، وجريمة سبايكر، وجريمة أموال مطار النجف، صفقة تسليح الجيش العراقي، صفقة الطائرات القديمة، جولات التراخيص النفطية، عقود بناء المدارس، تهريب سجناء ابي غريب، حرق صناديق الانتخابات، المشاريع الوهمية وأخيرا وليس اخرها سرقة أموال الامانات الضريبية التي اطلق عليها (صفقة سرقة القرن)، وغير ذلك من الملفات التي لم تجد لها المحاسبة المتناسبة مع حجم السرقة أو الاختلاس أو الفساد

> اغلب تلك الملفات تتخذ الإجراءات القانونية بحق المتهمين فيها بعد سفرهم

والخراب الحاصل بالمال العام.

لم تعد ثقة المواطن بنظامنا السياسي قائمة، فالكل متهم بالتشارك بالفساد، والكل متهم بالانتفاع من تلك الصفقات، والكل يستفاد من ظروف الانفلات والتدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والكل يتشارك بالنتائج السلبية التي وصل اليها العراق اليوم، بالنظر للانتقائية التي نلمسها في اثارة بعض الملفات، والاعتقاد بقوة الفاسدين وسطوتهم ومتانة السند الذي يستندون عليه.

المرارة في أن التحقيق يعالج حالات الفساد في المحافظات وضمن السلطات المحلية، ويتجنب الخوض والدخول في ملفات الصفقات الكبيرة التي تديرها الرؤوس الكبيرة، والتي يتم تعليقها أو تركها على رفوف النسيان، حيث تكنسها قضية ملف اكثر من الأولى ثقلا وبروزا وتوجها إعلاميا.

العبرة ليس أن تتم استعادة جزء من الأموال المسروقة أو المنهوبة، فلم يحدث مطلقا في تاريخ العراق الحديث إن تمت مساومة مختلس أو سارق أو فاسد أن يستعيد حريته أو مكانته في حال إعادته جزءا من هذه الأموال للعراق، مثلما تشكيل اللجان التي نزعم انها ستواجه عمليات الفساد وتقوم بتجهيز الملفات لإحالتها على المحكمة المختصة، مثل هذا الامر لن ينهي حقبة الفساد، ولن يساهم في إيقاف عجلة الفساد التي لم تتوقف منذ بدء النظام الجديد وحتى اليوم، القانون هو القانون للجميع، والمنهجية والتطبيق القانوني السليم واعتماد معيار العدالة تشكل جميعها الفيصل في مواجهة الملفات الخاصة بالفساد، وبغير ذلك سنبقى ندور في حلقة مفرغة وفي باب التمنيات، ولن نتوصل إلى خطوات إيجابية تشكل جدار مواجهة للفساد والفاسدين.

إننا بحاجة لطهارة الموقف والضمير الصادق في المواجهة، بحاجة للشجاعة في التشخيص، والدقة والرصانة والصبر في الاتهام وترتيب الأدلة، والإيمان الصادق بنبل مهمة الفصل في الاتهام دون الاكتراث بحظوة المتهم ودرجته وعنوان عمله واسم حزبه أو كتلته السياسية، الطبقة السياسية في العراق معنية اكثر من غيرها بهذا الامر، والملفات التي تمَّ اهمالها أو وضعها في خانة الانتظار أو الغلق لمجهولية الفاعل، علينا أن نعيد فتحها وأن نتابع جميع القضايا التي مررت علينا، وأن نصحو من حالة النسيان وتجاوز الملف إلى ملف آخر، وأن نستيقظ من حالة الغفو التي تجتاح مجتمعنا، وأن نتعرف ليس فقط على المتهم الفاسد والفعل المخالف للقانون الذي تم اتهامه به، بل بحاجة لاسمه وعمله والحكم النهائي الذي صدر بحقة وصورته، إن كنا فعلا نسعى بصدق لمحاسبة الفاسدين.

د. عبدالله حميد العتابي:

العشيرة وقيم المواطنة في العراق

يمتاز العراق بكونه بلداً عشائرياً بامتياز، تتعدد طوائفه واثنياته، وتتباين تلك الجماعات في خلفياتها الايديولوجية وأصولها التاريخية، وكل واحدة منها لها ذاكرة جمعية مختلفة عن الاخرى -وليس مستبعدا ان تكون لها نظرة مستقبلية خاصة بها-.

هكذا عانت هوية المواطنة في العراق المعاصر، ولم تحصل على دعم شعبي فعال يمكنها من التأثير وتجاوز تلك الهويات التقليدية، فتوزع العراق ومواطنوه على قوى متنوعة تتحزب كل واحدة منها برباط عشيرتها السياسية.

وهذا الترابط بين الجماعات التي كانت نتيجة لتركيبتها الثقافية ولد ممانعة الجماعات التقليدية لمفهوم المواطنة، فمفهوم المواطنة كان غير مألوف لديهم فضلا عن شكوك تلك الجماعات وعدم اطمئنانها لسلوك القيادة السياسية.

ان تنظيم العشيرة يقوم في الاساس على العلاقات القرابية ذوات النمط الابوي، اذ يقوم النسب على تتبع الافراد لنسبهم من طريق الذكور لعدد كبير من الاجيال وتنظيم حياة العشيرة من حيث البناء الاجتماعي وكذلك على انقسامها على عدد من الافخاذ، وكل فخذ يتبع نسبه أبويًّاً، ومن ناحية اخرى فانه يتبع نسبه وارتباطه بالعشيرة وتسلسله منها على اساس ارتباط

> ترسيخ قيم المواطنة هو الحل الامثل لبناء عراق جديد

قرابي، ونلاحظ ان كل عشيرة يرأسها شيخ يأتي على اساس الوراثة.

وهوية العشيرة هي الحاضنة الاجتماعية الاهم تتبارى في اهميتها مع كل الهويات الاخرى بما في ذلك الهوية الشخصية للفرد.

ولعل ذلك يظهر جليا في قول دريد بن الصمة "وهل أنا إلاّ من غُزيَّة إن غوتْ ....غويتُ وإن ترشُد غُزيَّة أرشدِ".

يبنى الفرد في النظام العشائري على العشيرة نفسها من طريق خلق ذاكرة جمعية وحرية جمعية لا فردية، إذ ان الفرد في العشيرة ليس حرَّ نفسه بل ملك العشيرة.

والحق فقد اهتم العرب في المجتمع العشائري كثيرا بقضية النسب الى حد انهم اخترعوا لتلك الغاية علما خاصا بهم هو "علم الأنساب".

وفي الطور المكي للدعوة الاسلامية كانت العشيرة المجال الحيوي الاول في اطار الكسب الاسلامي، والاية القرآنية ترشد الرسول الى ذلك (وانذر عشيرتك الأقربين)، وفي الوقت الذي جاء فيه التنظير الاسلامي تفكيكا للعشيرة وداعيا الى إلغاء المفاخرات والعصبيات القبلية من منطلق الانسانية (كلكم لآدم وآدم من تراب) و(لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالتقوى)، فقد بقيت المؤثرات العشائرية فاعلة حتى في أحرج اللحظات التاريخيّة، كما في مسألة استخلاف الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) بعد وفاته، بحيث كان المنطق السائد في مؤتمر السقيفة والسجالات التي دارت بين المهاجرين والانصار هما منطق العشيرة.

ولأن تاريخ العراق لم يكن إلا تاريخا للعشائر ومشايخها فإن العرف العشائري أقوى سلطانا في توجيه المسؤولية لدى العشائر العراقية، ومن ثم الجزاء في العشيرة العراقية من كل قاعدة دينيَّة وتحجب القاعدة العرفيَّة القاعدة الشرعيَّة بما تخالفها.

وأن سنن العشائر (السواني) تحقق حاجات العشيرة الاساسية، فحماية العرض والعصبية تشبع حاجة حيوية اجتماعية في نقاء دم الجماعة والحفاظ على كيانها، وحق الضيافة والالتجاء والوجه تتجه كلها الى تأكيد تأمين اقتصادي لكل من تعوزه الحاجة الى معونة تفرضها الجماعة على نفسها.

أسوق هذا المقال وكلنا نشاهد المعارك الطاحنة بين العشائر في العراق، لا سيما في الجنوب لأسباب يمكن حلها وتجاوزها بسهولة إلا أن الروح العشائرية قد طغت على قيم المواطنة، ولعل تغوّل قوى اللا دولة كانت سببا مباشرا في الاقتتال العشائري، ان ترسيخ قيم المواطنة هو الحل الامثل لبناء عراق جديد، وكلنا نتذكر قرارات الزعيم الراحل عبدالكريم قاسم التي حدت من العشائرية، وجعلت الهوية العراقية هي الأساس.

*صحيفة «الصباح»

اتهام الإدارة الذاتية بالانفصال نفاق كبير و مطلب تركي

أصدر المشاركون في الجولة الـ ٢٠ لمباحثات آستانا بياناً ختامياً اتهموا فيها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بأنها مشروع انفصالي، هذه الإدارة التي لطالما دعت وأكدت بالقول والفعل حفاظها على وحدة الأراضي السورية وطالبت مراراً وتكراراً حكومة دمشق للحوار لحل المعضلة السورية بشكل مستدام.

وفي هذا السياق أدلى "بدران جيا كُردْ" الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية بحديث لوكالة "هاوار للأنباء" استنكر في حديثه البند الذي يشير إلى الإدارة الذاتية ويعتبرها مشروعاً لتقسيم سوريا.

واعتبر بدران جيا كرد هذا الاتهام بأنه "نفاق كبير".

وعلّل هذا الاتهام بأنه جاء بناءً على طلب تركي. موضحاً: تعرب الإدارة الذاتيّة عن موقفها الصريح والواضح منذ سنوات وتبيّن أنها مشروع وطني سوري وتبحث عن الحل في إطارها.

ونوّه "جيا كُردْ" إلى أنه لم يجرِ الحديث عن الحكومات الخاضعة لهيئة تحرير الشام والإخوان المسلمين خلال الاجتماع، مع أن المشاريع التي تُنفّذ هناك تحت رعاية تركيا معروف تماماً أنها مشاريع احتلالية هدفها تقسيم سوريا، لكنهم يلجؤون دائماً إلى اتهام الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية باتهامات مختلفة، وهذا يدل على أن الدولة التركية تضع كل ثقلها في هذه الاجتماعات وتسعى لأن تكون نتائجها كما تريد.

وأوضح: إنهم يُظهرون أنّ الإدارة الذاتية تشكل خطراً على الأمن القومي التركي، وهذا غير صحيح تماماً، فالدولة التركية هي من تشكل خطراً على الأمن الوطني لسوريا ومناطق شمال وشرق سوريا، ولم يتحدثوا خلال هذا الاجتماع عن الاحتلال الذي تقوم به الدولة التركية، المجموعات المرتزقة المتطرّفة الخاضعة لسيطرة الدولة التركيّة، مطلقاً، وهذا يدل على أن مسودة هذا الاجتماع تتماشى مع رغبات تركيا وأهوائها.

البيان الختامي لاجتماع أستانا ٢٠

هذا وجاء في البيان الختامي للاجتماع الدولي الذي عقد في العاصمة الكازاخية أستانا يومي الـ ٢٠ والـ ٢١ من حزيران: "بحث ممثلو الدول الضامنة لصيغة أستانا (روسيا وإيران وتركيا) التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة، وأكدت الدول الثلاث الالتزام الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، مشددة على ضرورة الاحترام الدولي لهذه المبادئ والالتزام بها.

كما نوهت الدول الضامنة بالمشاورات البناءة لنواب وزراء خارجية روسيا وإيران وسورية وتركيا التي جرت في الـ ٢٠ من حزيران الجاري في أستانا، حيث ناقشوا ما تم إحرازه من تطورات في التحضير لخارطة طريق لاستعادة العلاقات بين تركيا وسورية، بالتنسيق مع عمل وزراء الدفاع والأجهزة الخاصة في البلدان الأربعة، وأكدت الدول أهمية الجهود الفعالة المتواصلة في هذا المجال لمتابعة الترتيبات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات الرباعية لوزراء الخارجية في العاشر من أيار عام ٢٠٢٣، ووزراء الدفاع في الـ ٢٥ من نيسان عام ٢٠٢٣ في موسكو.

النية الحسنة والعلاقات الطيبة للجوار

وأكدت الدول الضامنة أهمية الدفع قدماً بهذه العملية على أساس النية الحسنة والعلاقات الطيبة للجوار، لمكافحة الإرهاب وتهيئة ظروف مناسبة لعودة آمنة وطوعية للسوريين بما يحفظ كرامتهم، وبمشاركة مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، إضافة إلى تنشيط العملية السياسية لضمان تدفق سلس للمساعدات الإنسانية إلى سورية برمتها.

وأعربت الدول عن تصميمها على متابعة العمل المشترك لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والوقوف في وجه الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها ووحدة أراضيها وتهديد

الأمن الإقليمي للدول المجاورة، بما في ذلك الهجمات والتسلل عبر الحدود، كما أدانت أنشطة التنظيمات الإرهابية والجماعات التابعة لها التي تنشط تحت أسماء مختلفة في أجزاء متعددة في سورية، بما في ذلك الاعتداءات التي تستهدف المنشآت المدنية ومخيمات النازحين، والتي تؤدي إلى خسائر في الأرواح، كما بينت أهمية التنفيذ الكامل لكل الترتيبات المتعلقة بشمال سورية.

الوضع في شمال شرق سوريا

واستعرضت الدول بالتفصيل الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب ووافقت على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار، وما يخدم الوضع الإنساني داخل وحول منطقة خفض التصعيد في إدلب.

وناقشت الدول الضامنة الوضع في شمال شرق سورية، واتفقت على أن الأمن المستمر والاستقرار في هذه المنطقة قابل للإنجاز فقط على أساس الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها، كما رفضت جميع المحاولات الهادفة إلى خلق واقع جديد على الأرض، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير الشرعية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وأكدت إصرارها على مواجهة الأجندات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض وحدة سورية وتهدد الأمن الوطني لدول الجوار.

وجددت الدول الضامنة التأكيد على معارضتها الاستيلاء والنقل غير الشرعي لعائدات النفط التي يجب أن تعود إلى سورية.

وأعربت الدول الضامنة عن قلقها العميق من جميع أشكال القمع التي تمارسها المجموعات الانفصالية ضد المدنيين في شرق الفرات، بما في ذلك قمع التظاهرات السلمية وفرض التجنيد الإلزامي والممارسات التمييزية في مجال التعليم، إضافة إلى القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والصحفيين وحق التجمع وحرية الحركة.

أدانة الاعتداءات الإسرائيلية

وأدانت الدول الضامنة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية، بما فيها الاعتداءات التي تستهدف المدنيين، واعتبرت هذه الأعمال انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولسيادة سورية ووحدة أراضيها، ووصفت هذه الانتهاكات بأنها تزعزع الاستقرار وتصعد التوترات في المنطقة.

كما جددت التأكيد على الحاجة إلى الالتزام بقرارات قانونية دولية متعارف عليها عالمياً، بما في ذلك بنود قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الشأن والرافضة لاحتلال الجولان السوري، وأول هذه القرارات هما قرارا مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و٢٩٧ اللذان يعتبران جميع القرارات والممارسات الإسرائيلية في هذا السياق لاغية وباطلة، ولا تحمل طابعاً قانونياً.

دفع عملية التسوية السياسية

وجددت الدول الضامنة الالتزام بدفع عملية التسوية السياسية بقيادة وملكية سورية، وبتيسير من الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، وشددت على الدور المهم للجنة مناقشة

الدستور التي أُنشئت بمساهمة حاسمة من الدول الضامنة لصيغة أستانا لتنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وتعزيز التسوية السياسية للأزمة في سورية.

ودعت الدول الضامنة إلى عقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور دون مزيد من التأخير، مع ضمان النهج البناء من قبل الأطراف السورية، وأكدت في هذا الصدد على التزامها بدعم عمل اللجنة من خلال المشاركة المستمرة مع جميع الأطراف ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى سورية غير بيدرسون، كميسر لضمان عملها المستدام والفعال.

تفاقم الوضع الإنساني

كما أعربت الدول الضامنة عن قلقها البالغ إزاء تفاقم الوضع الإنساني في سورية، بسبب عواقب الزلزال المدمر الذي وقع في الـ ٦ من شباط الماضي، وإدانة جميع الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت الدول أهمية استمرار المساعدة الإنسانية والمتزايدة بتكليف بقرار مفوضية الأمم المتحدة للاجئين رقم ٢٦٧٢، كما رحبت بقيام حكومة الجمهورية العربية السورية بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المتضررة من الزلزال، مشيرة إلى الحاجة لإزالة العراقيل وزيادة المساعدة الإنسانية لكل السوريين دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة.

ودعت الدول الضامنة من أجل المساعدة في تحسين الوضع الإنساني في سورية، وإحراز تقدم في التسوية السياسية المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية إلى زيادة مساعدتها لكل سورية، من خلال تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، والقدرة على الصمود، بما في ذلك استعادة أصول البنية التحتية الأساسية "مرافق إمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي والصحة والتعليم والمدارس والمستشفيات، وكذلك مشاريع إزالة الألغام"، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي.

ضرورة تسهيل العودة الآمنة والكريمة للاجئين

وشددت على ضرورة تسهيل العودة الآمنة والكريمة للاجئين والنازحين إلى أماكن إقامتهم في سورية، وضمان حقهم في العودة والدعم، وفي هذا السياق، دعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للاجئين السوريين والنازحين، وأكدت استعدادها لمتابعة التواصل مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة، مع الإشارة إلى أهمية استمرار العمل لتهيئة الظروف اللازمة في سورية للعودة الطوعية والكريمة للاجئين.

وأعربت الدول الضامنة عن ترحيبها بمشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان كمراقبين ضمن الاجتماع الدولي وممثلي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، كما أعربت عن خالص امتنانها وشكرها للسلطات الكازاخستانية على عقد اجتماع أستانا الدولي الـ ٢٠ حول سورية.

ووافقت الدول الضامنة على عقد الاجتماع الدولي الحادي والعشرين حول سورية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

د.محمد نور الدين:

ما بعد «أستانا»: أيّ ملامح للمرحلة المقبلة؟

تتباين التقييمات لـ«مسار أستانا» بعد إعلان كازاخستان نهايته على أراضيها، علماً أنه انطلق أساساً بعد معركة تحرير حلب، في نهاية عام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧، بهدف جمع الأطراف السورية المتصارعة.

ومذّاك، عُقد عدد كبير من الاجتماعات، التي ضمّت إلى جانب الحكومة السورية والفصائل المعارِضة، الدول «الضامنة» للمسار (روسيا وإيران وتركيا)، ونتج منها عدد كبير من مناطق خفض التصعيد والمصالحات والهدوء النسبي، بما أتاح للدولة السورية التقاط أنفاسها بعد سنوات قاسية من الحرب المفتوحة.

لكن الوجه الآخر للمسألة – وربّما الأهمّ –، أن تركيبة الدول الضامنة اختزنت خللاً فاضحاً، وهو أنها ضمّت تركيا، على رغم كون الأخيرة طرفاً فاعلاً في الصراع الدموي المفتوح مع دمشق. أدركت روسيا وإيران ذلك الخلل – لا محالة –، لكنّهما عملتا على اتّباع سياسة «الترويض» التدريجي لـ«الذئب الهائج».

ولعلّ بعض النجاح تَحقّق في هذا المضمار، وإنْ كان جزئيّاً ومحدوداً جدّاً؛ فكانت بيانات «أستانا» الثلاثية تُكرّر، في كلّ مرّة، لازمة «وحدة الأراضي السورية وسلامتها» و«سيادة الدولة عليها» و«مكافحة الجماعات الإرهابية والانفصالية». وفي كلّ بيان، كان دعاة المسار يَرون فيه نجاحاً يُلزم تركيا بدعم المبادئ المذكورة، غير أنه هو نفسه فتح، توازياً، على «أوتوسترادات» من التدخُّل العسكري التركي، بدأت عشيّة انطلاقه ولا تزال مستمرّة.

بعد محاولة الانقلاب على الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في ١٥ تموز ٢٠١٦، ومن ثمّ لقائه نظيرَه الروسي فلاديمير بوتين، في سانت بطرسبورغ، في ٩ آب، بدأت أولى عمليات الاحتلال التركي مع عملية «درع الفرات»، في ٢٤ آب، في ذكرى معركة مرج دابق عام ١٥١٦، والتي شرّعت أبواب بلاد الشام ومصر أمام جحافل القوات العثمانية. وتوازياً مع العملية التي أسفرت عن احتلال مثلّث جرابلس – إعزاز – الباب، كان الحديث التركي يتصاعد عن منطقة «الميثاق الملّي» التي ضمّت، وفقاً لبرلمان عام ١٩٢٠، كامل المنطقة الشمالية من سوريا ومن العراق. انطلق «مسار أستانا»، ومعه بشكل متوازٍ – بل سبقه كما أسلفنا – مسار القضم التدريجي للأراضي السورية من قِبَل الجيش التركي.

ولم يَعُد اتّكال أنقرة مقتصراً على الجماعات المسلّحة

أو «الجيش السوري الحر»، والذي كان يوصف بـ«الجيش الموازي» للجيش التركي، بل بادر هذا الأخير بنفسه إلى تنفيذ عمليتَي «غصن الزيتون» مطلع عام ٢٠١٩ (أسفرت عن احتلال منطقة عفرين)، و«نبع السلام» في تشرين الأول ٢٠١٩ (سيطر بموجبها على المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين في شرق الفرات وبعمق متفاوت يصل أحياناً إلى ١٥ كيلومتراً، علماً أن تركيا كانت تسعى وراء عمق يصل إلى ٣٠ كيلومتراً). والمفارقة، هي أن العمليات العسكرية الثلاث الكبرى، لم تواجَه بأيّ اعتراض من جانب موسكو، بل إن الروس مهّدوا لعملية عفرين بالانسحاب من المواقع التي كانوا متمركزين فيها، فيما كانوا طرفاً مباشراً في «اتفاق سوتشي» مع تركيا، والتي عنت بشكل أو بآخر الموافقة على عملية «نبع السلام».

في العمليات الثلاث تلك، كان الهدف التركي المعلَن هو تنظيف المناطق المُشار إليه من عناصر «وحدات حماية الشعب» الكردية، ومنْع الكرد من تشكيل ممرّ كردي يصل شرق الفرات بغربه، وصولاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهتها، ترى روسيا في العمليات العسكرية التركية إضعافاً للوجود الامريكي في شمال سوريا، على اعتبار أن القوات الكردية تحظى بدعم كامل من الامريكيين.

غير أن مسار تلك العمليات اعترته في الواقع شائبتان:

الأولى، أن الذريعة الكردية للتدخّل التركي كانت واهية، لأن الكرد لم يشكّلوا أيّ تهديد حقيقي لتركيا، وإذا كان لهم أن يتحرّكوا في الداخل السوري فهذا في النهاية شأن داخلي سوري؛ .

والثاني، أن الاحتلال التركي كان مواكَباً بعمليات تغيير على قاعدة «الفرز والضمّ» العقارية. إذ شهدت هذه العمليات أوسع ترويج لقاعدة أن الشمال السوري كان تابعاً للحدود الجديدة لتركيا، والتي رسمها البرلمان التركي عام ١٩٢٠، وعُرفت بحدود «الميثاق الملّي».

وعلى ذلك الأساس، انطلقت أوسع موجة تغيير ديموغرافية ودينية ومذهبية واقتصادية وعقارية وتعليمية وجامعية وبريدية وتجارية، وكلّ ما يمكن أن يخطر على البال. حتى مسألة إعادة جزء من اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا، لم تكن لتتمّ إلاّ بهدف تغيير بنية المناطق المحتلّة من جانب أنقرة، بحيث أُعيد، حتى الآن، نصف مليون لاجئ، بعدما بنت لهم تركيا بيوتاً من الطوب ضمن مجمّعات سكنية.

> **استمر أستانا في إصدار البيانات حول وحدة سوريا في موازاة حملة الميثاق الملي**

وهؤلاء كانوا منتقين من عرق معيّن ومذهب معيّن، وأُسكنوا في مناطق لا ينتمون إليها أصلاً، فيما تخطّط أنقرة أيضاً لإعادة مليون لاجئ معتمدةً المنهاج عينه، وبالتعاون مع الدوحة التي تقوم أصلاً بتمويل كلفة هذه البيوت.

هكذا، استمرّ «أستانا» في إصدار البيانات «المشدِّدة» على «وحدة سوريا وسلامة أراضيها»، في موازاة مواصلة تركيا حملة «الميثاق الملّي». على أن إعلان «وفاة» المقرّ السابق لهذا المسار، لا يعني موته، بل، وكما ذكر الروس، فإن ما جرى لا يعدو كونه انتقالاً إلى مرحلة جديدة في عاصمة أو مدينة أخرى.

ويمكن النظر إلى المرحلة الثانية على أنها محاولة لفتح مسارات جديدة تشارك فيها قوى إضافية، عربية على الأغلب، على أمل ألاّ يكون الكلام مكرّراً، وهو الإصرار على «وحدة سوريا وسلامة أراضيها»، فيما الفعل يظلّ

مناقضاً للقول. على ما كان مؤمّلاً من لقاء «أستانا» الأخير لم يحصل.

إذ إن ما سبقه حمل مؤشّرات إلى انسداد محتمَل في ما يتّصل بأولوية الحلّ بين سوريا وتركيا؛ ففيما كانت الوفود تذهب إلى أستانا، كان الجيشان التركي والسوري يحشدان في مناطق تل رفعت ومنبج.

أكثر من ذلك، تكثّفت عمليات استهداف القوات التركية واستخباراتها للمقاتلين الكرد عبر ما يسمّى عمليات «النقطة» الموضعية، بعد فوز إردوغان بالرئاسة، وتعيين مسؤولين جدد في مواقع وزارية وحسّاسة. وكان لافتاً أن تركيا تجاوزت، في عملياتها الأخيرة، استهداف عناصر عسكرية وأمنية كردية إلى تدمير سيارة مدنية بين مدينتَي القامشلي والمالكية قبل ثلاثة أيام، كانت تقلّ الرئيسَين الموازيَين لـ«كانتون» القامشلي في «الإدارة الذاتية» يسرا محمد درويش (مواليد ١٩٧٢)، وكابي شمعون، ونائبتهما ليمان أوسي شويش (مواليد ١٩٦٨)، وسائقهم فرات توما، والذي قُتلوا جميعاً باستثناء شمعون المصاب بجروح خطيرة، فضلاً عن استهداف مسؤول عسكري كردي في تل رفعت من جانب مسيّرة تركية. وقد اتّهمت «حركة المجتمع الديموقراطي» الكردي، روسيا، بـ«التنسيق» مع تركيا في هجوم المسيّرة، معتبرةً أن ما جرى يبعث بـ«رسالة روسية واضحة بإضعاف الإدارة الذاتية» في «روجافا»، وعادّةً ذلك «لعبة خطيرة».

كذلك، صدرت بيانات عن تنظيمات ومؤسّسات مختلفة في شرق الفرات وفي تركيا، تندّد بعملية المسيّرة التركية في القامشلي. وبرز، في هذا الإطار، بيان «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، والذي ندّد بالهجوم، وطالب بوقف مثل هذه العمليات.

يَطرح بيان أستانا المنتقد للكرد وهجوم القامشلي، علامات استفهام كثيرة حول طبيعة المرحلة المقبلة من الصراع التركي مع الكرد.

وفي هذا المجال، يعرب فهيم طاشتكين، في صحيفة «غازيتيه دوار»، عن خشيته من أن تكون تصفية الكرد في شرق الفرات عنوان تحرّك أنقرة المقبل، لافتاً إلى أن أكثر من ٤٥ كردياً قتلوا في هجمات تركية منذ ١٢ حزيران الجاري. كذلك، فإن استهداف الكرد مع بقاء المسلّحين في غرب الفرات وإدلب بعشرات الآلاف، وبرعاية تركيا، يَطرح تساؤلات إضافية حول طبيعة «الحوار» المقبل بين أنقرة ودمشق، وما إذا كان الطرفان مقبلَين على مرحلة نارية أم أنها مجرّد مناورات بالنار تمهيداً لاتّخاذ قرارات جريئة بالمصالحة بينهما.

> **يمكن النظر إلى المرحلة الثانية على أنها محاولة لفتح مسارات جديدة**

ذلك أن مَن كانوا يمسكون بالملفّات الأساسية في تركيا سياسيّاً وعسكريّاً وأمنيّاً وخارجيّاً، لا يزالون أنفسهم ولم يتغيّر شيء. فرئيس الاستخبارات، حاقان فيدان، أصبح وزيراً للخارجية، بعدما كان هو نفسه يقوم ببعض مهامّها؛ وإبراهيم قالين، مستشار الأمن والسياسة الخارجية، أضحى رئيساً للاستخبارات؛ ورئيس الأركان، ياشار غولر بات وزيراً للدفاع.

لكن الأهمّ أن خيوط الجميع تمسك بها يدٌ واحدة، هي يد إردوغان. فعن أيّ تغيير في السياسات العسكرية والأمنية والخارجية يمكن الحديث، خصوصاً وأن جرعة الانتفاخ لدى الرئيس التركي قد زادت بعد الفوز بالرئاسة وتشظّي المعارضة والاطمئنان إلى خمس سنوات جديدة في السلطة، وفي تنفيذ الخطط الخاصة بـ«القرن التركي» بكلّ مندرجاته؟

حسني محلي:

من أستانة إلى سوتشي فالقمّة العربيّة... الحلّ بيد إردوغان

جاء بيان القمّة العربيّة الأخير الذي لم يستهدف التدخّل التركي في سوريا وليبيا بشكل مباشر أو غير مباشر ليشجّع الرئيس إردوغان على الاستمرار في موقفه الرافض لأيّ حلّ نهائيّ في سوريا.

بعد أن أضاء الرئيس بوتين الضوء الأخضر للقوات التركية لاجتياح الأراضي السورية في منطقة جرابلس في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، وهو ما صادف الذكرى الـ ٥٠٠ لمعركة مرج دابق التي دخل منها السلطان سليم سوريا. أصبح الرئيس إردوغـان اللاعب الرئيسي في مجمل تطوّرات الملف السوري عسكرياً كان أم دبلوماسياً أو استخباراتياً، بل وحتى شعبياً، عبر ٤ ملايين من اللاجئين السوريين في تركيا، وعدد مماثل من السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية وهي نحو ١٠٪ من مساحة سوريا.

ومع التذكير بالدور الذي أدّته أنقرة في الأزمة السورية منذ بداية الأحداث بالتنسيق والتعاون مع أنظمة الخليج والعواصم الغربية فقد بات واضحاً أن الحل في سوريا لا ولن يتحقّق إلا بإرادة الرئيس إردوغان. طالما أن الجميع يتهرّب من الضغط عليه أو إجباره للانسحاب من سوريا ووضع حد نهائي لدعمه للمجموعات المسلحة أو ما يسمّى بالجيش الوطني السوري الذي تأسس في أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وجاء فشل مسار أستانة في جولته العشرين ولم يخرج بقرارات ملزمة ليثبت هذه الحقيقة التي أثبتتها

كلّ اتفاقيات سوتشي وموسكو التي ساعدت دمشق على بسط سيطرتها على البعض من المساحات السورية في الوسط والجنوب، والبعض منها عبر المصالحات الوطنية بوساطة روسية، إلا أنها ساعدت أنقرة لترسيخ وجودها داخل سوريا.

ومن دون أن تكون كلّ هذه الفعاليات كافية لحسم ملف إدلب التي كانت وما زالت تحت حماية القوات التركية التي تمنع على الجيش السوري المدعوم روسياً وإيرانياً الاقتراب من المنطقة، على الرغم من كل ما يقال عن «تفاهمات» جدية بين أنقرة وكلّ من موسكو وطهران في إطار مسار أستانة وسوتشي، بل وحتى القمم الثلاثية في موسكو وأنقرة وطهران.

ومن دون أن تساهم مشاركة الرئيس الأسد في القمة العربية في التأثير على الموقف التركي الرافض لتقديم أيّ تنازلات، بعد أن تردّدت العواصم العربية في الانفتاح الصادق والجدي والعملي على دمشق، التي لا يفكّر أيّ من الزعماء العرب بزيارتها خوفاً من «بطش» الامريكيين، بل وحتى الأوربيين الذين «استنكروا» الانفتاح العربيّ على سوريا، وهو ما كان سبباً لإلغاء الاجتماع بين الجانبين في بروكسل الأسبوع الماضي.

وجاء بيان القمّة العربية الأخير الذي لم يستهدف التدخّل التركي في سوريا وليبيا بشكل مباشر أو غير مباشر ليشجّع الرئيس إردوغان على الاستمرار في موقفه الرافض لأيّ حلّ نهائي في سوريا، إذا لم يضمن له مثل هذا الحل حساباته التي وضعها منذ اليوم الأوّل لتدخّله هناك صيف ٢٠١١.

وجاء تعيين رئيس المخابرات هاكان فيدان وزيراً للخارجية ليعكس إرادة إردوغان هذه طالما أنّ فيدان كان وما زال المسؤول الأول والأخير عن الملف السوري بأدقّ تفاصيله، وسيبقى هكذا وهذه المرّة عبر الجهاز الدبلوماسيّ والعسكريّ معاً.

ويعرف الجميع مدى تعقيد قضية اللاجئين السوريين بانعكاساتها الأمنية والاجتماعية على الداخل التركي، وصعوبة حلّها من دون الموافقة التركية على ذلك، وعلى إعادة إعمار الاقتصاد والمدن والقرى والبنية التحتية بدعم من أنظمة الخليج والمجتمع الدولي وهو منشغل الآن بالأزمة الأوكرانية.

ويعرف الجميع أيضاً أن ما يهمّ أنقرة بالدرجة الأولى في الملف السوري هو الموضوع الكردي، أي الوضع في شمال شرق سوريا. طالما أن هذا الوضع ينعكس وسينعكس بشكل خطير على الأمن الوطني والقومي لتركيا، باعتبار أنّ وحدات حماية الشعب الكردية هناك هي الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي وهي مدعومة من واشنطن وعواصم الحلف الأطلسي التي تمنع قيادات هذه الوحدات من المصالحة مع دمشق.

> **سيبقى الأمر هكذا طالما أن المعطيات لصالح الحسابات والمشاريع التركية**

ومع المعلومات التي تتحدث بين الحين والحين عن وساطات امريكية لتحقيق المصالحة بين أنقرة وقسد بجناحه الكرديّ، لما لذلك من علاقة مباشرة بالملف الكردي داخل تركيا، إلا أنّ الجميع يعرف أن قرار الرئيس إردوغان في هذا المجال يعتمد بالدرجة الأولى على موازين القوى الإقليمية والدولية ويعتقد أنها ما زالت لصالحه.

وقد يكون إردوغان على حقّ طالما أنّ الجميع في الشرق والغرب والشمال والجنوب يتهرّب من مضايقته بعد أن انتصر في الانتخابات الأخيرة، والجميع بحاجة

لهذا البلد بموقعه الاستراتيجي المهم وإردوغان أدرى بذلك أكثر من الآخرين.

وهذا هو سرّ رفض الرئيس إردوغان المطالب والشروط السورية للمصالحة التي يسعى من أجلها الرئيس بوتين منذ فترة طويلة وانضم إليه لاحقاً الرئيس الإيراني رئيسي. ويراقبان معاً من دون شكّ سلوك الرئيس إردوغان وسياساته الإقليمية والدولية. ولا يخفي الإعلام الروسي والإيراني بين الحين والحين قلقه من هذه السياسات خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى المجاورة لروسيا وإيران ويهتم بها الكيان الصهيوني عن كثب، كما هو الحال في الجارة الشمالية لإيران أي أذربيجان وهي الحليف الاستراتيجي لتركيا.

وبالعودة إلى سوريا التي يعاني شعبها من أخطر أزماته الاقتصادية والمالية بانعكاسات ذلك على الواقع الاجتماعي والإنساني الخطير بكل المعايير والمقاييس التي لا يبالي بها أحد في المنطقة وخارجها، فقد بات واضحاً أنّ الحلّ لهذه المأساة ليس قريباً، وهو مرهون أوّلاً وأخيراً بقرار الرئيس إردوغان الذي يريد للحل أن يضمن مصالحه وحساباته التي قنّنها في مسار أستانة، ومن قبله في القرار الأممي ٢٢٥٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) وعبّر الزعماء العرب في قمّة جدّة التزامهم به.

وشجّع ذلك الرئيس إردوغان للاستمرار في سياساته الحالية سورياً وليبياً وعراقياً وعربياً وإقليمياً عموماً، طالما هو يعي جيداً أنّ الرئيس بوتين بحاجة له إقليمياً ودولياً بسبب الأوراق التي يملكها في مساوماته مع الجميع. وبات واضحاً أنّ هؤلاء الجميع يسعون لإقناع الرئيس إردوغان للقبول بالحد الأدنى من المطالب السورية مقابل مساعدات مالية عاجلة من السعودية والإمارات وقطر ومواقفها ما زالت غامضة بسبب تشابك علاقاتها الإقليمية والدولية المعروفة والتخلّي عنها لا ولن يكن سهلاً.

وإلاّ كيف ستقنع موسكو وطهران (في أستانة) ومعها العواصم العربية الرئيس إردوغان بتلبية المطالب والشروط السورية وهي:

- سحب القوات التركية من سوريا.
- وضع حد نهائيّ لكلّ أنواع الدعم المالي والعسكري والسياسي لقوى المعارضة والفصائل المسلحة السورية.
- عدم الاعتراض على العمل العسكري السوري في إدلب.
- الحوار والتنسيق والعمل المشترك مع دمشق لإعادة النازحين إلى وطنهم ومعالجة كل مشاكلهم، وهي صعبة ومعقّدة جداً.
- الحوار والتنسيق والعمل المشترك لمعالجة الوضع المعقّد والصعب والخطير في شمال شرق سوريا.

> **إردوغان لا يفكر بالخروج منها إلا بعد ضمان بقائه هناك**

ويتذكّر الجميع كيف أن إردوغان وباقي المسؤولين الأتراك قد رفضوها بشكل أو بآخر، ووضعوا لتلبيتها العديد من الشروط، بما في ذلك تطبيق القرار الأممي ٢٢٥٤ وهو السبب الرئيسي في إطالة الأزمة السورية بعد ٢٠١٥.

وسيبقى الأمر هكذا طالما أن المعطيات السورية والإقليمية والدولية لصالح الحسابات والمشاريع التركية التي دخل إردوغان من أجلها سوريا. ويبدو واضحاً أنه أي إردوغان لا يفكّر بالخروج منها إلا بعد ضمان بقائه هناك حتى بعد الخروج إن لم يكن عسكرياً فليكن استخباراتياً واقتصادياً ومالياً ودينياً ومذهبياً واجتماعياً ونفسياً. وهو ما تحقّق له طيلة الـ ١٢ سنة الماضية، ويريد لها أن تكون ضمانته العملية للبقاء لأكثر من ذلك.

الرئيس الإيراني يتحدث عن صيغة للتفاوض خارج الاتفاق النووي

قال الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، مساء الثلاثاء، في لقاء تلفزيوني إن «الأطراف الأخرى قالت إننا نريد متابعة المسألة (النووي) عبر طريق غير الاتفاق النووي»، في إشارة منه إلى صيغة بديلة للتفاوض، كاشفاً عن الكواليس التي سبقت إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية.

وتطرق رئيسي، في حوار تلفزيوني محلي هو التاسع منذ توليه الرئاسة قبل عامين، إلى ملفات داخلية وخارجية متعددة، منها الأزمة الاقتصادية الداخلية، والاتفاق مع السعودية، وإحياء العلاقات

> الرئيس الإيراني: لم نوقف المفاوضات و لن نتوسل لأحد

مع مصر، والمفاوضات المتعثرة الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي.

ويشي تصريح للرئيس الإيراني بأن الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥، قبل انسحاب واشنطن منه بعد ذلك بثلاث سنوات، لم يعد مطروحاً على طاولة الولايات المتحدة الامريكية والغرب لمعالجة الملف النووي الإيراني. وتعكس ذلك أيضاً المواقف الامريكية خلال الفترة الأخيرة بأن الاتفاق النووي لم يعد على أجندتها، وهو ما أكده البيان الصادر عن قمة مجموعة العشرين في اليابان خلال الشهر الماضي، إذ جاء فيه أن الدبلوماسية تمثل أفضل خيار للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، مشيراً إلى أن الاتفاق النووي يشكل «مرجعاً مفيداً» في هذا الصدد.

وأكد الرئيس الإيراني: «لم نوقف المفاوضات، ونحن ملتزمون بها، لكننا لن نتوسل لأحد»، مضيفاً أن حكومته لن تربط، كالحكومة السابقة، اقتصاد البلاد بهذه المفاوضات والاتفاق النووي، وأن ذلك يشكل أحد ملفات السياسة الخارجية لحكومته وليس كلها.

وقال إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية «أكدت مراراً أن أنشطتنا النووية سلمية»، مشيراً إلى أن إيران ستتابع رفع العقوبات عبر المفاوضات، لكنها «ستعمل أيضاً على إفشال مفاعيلها».

وربط وصول المفاوضات النووية إلى نتيجة بتبني الأطراف الأخرى «سلوكاً عادلاً»، مضيفاً أن هذه «الأطراف أعلنت أنها تريد متابعة المسألة عبر طريق آخر غير الاتفاق النووي».

كواليس الاتفاق مع السعودية

وبخصوص الاتفاق الذي توصلت إليه بلاده مع السعودية في العاشر من مارس/ آذار الماضي في بكين لاستئناف العلاقات، قال الرئيس الإيراني إنه خلال زيارته إلى الصين مطلع العام الجاري، أخبره الرئيس الصيني شي جين بينغ أن القادة السعوديين أبلغوه خلال زيارته إلى الرياض في ديسمبر/ كانون الأول الماضي استعدادهم لاستئناف العلاقات مع إيران.

وتابع أن الرئيس الصيني قال: «هل يمكنني أن أتوسط بينكم وبين السعودية؟ فقلت له لا توجد أي مشكلة لدينا»، مشيراً إلى أنه بعد عودته إلى طهران تلقى اتصالاً من نظيره الصيني طلب منه إيفاد مندوب إلى الصين للحوار مع مندوب سعودي.

وأضاف أنه بعدما علم من شي جين بينغ أن

> إيران ستتابع رفع العقوبات عبر المفاوضات

السعودية سترسل مستشارها للأمن القومي مساعد بن محمد العيبان، قرر أن يرسل أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، إلى بكين.

وتابع «لم نعتبر السعودية في أي وقت عدواً لنا واليوم أيضاً هي ليست عدوناً، فعدونا الرئيسي هو الكيان الصهيوني»، عازياً المشاكل التي كانت تحدث بين طهران والرياض إلى تأثر الأخيرة بـ»إملاءات امريكية».

وعن تطورات العلاقات مع مصر، قال رئيسي إن سلطان عمان هيثم بن طارق، خلال لقائه أواخر الشهر الماضي في طهران مع المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، نقل رغبة النظام المصري لاستئناف العلاقات مع إيران، مضيفاً: «نحن رحبنا بذلك».

وأكد الرئيس الإيراني أن «أي دولة تريد التعاون معنا سنشد على أياديها».

انتقاد أداء الحكومة السابقة

على الصعيد الداخلي، انتقد رئيسي، الذي يواجه انتقادات داخلية لسجل حكومته الاقتصادية وتضخم الأسعار المستمر، أداء الحكومة السابقة. وقال إنه ورث منها خزينة فارغة وعجزاً كبيراً في الموازنة ونمواً اقتصادياً سلبياً، مضيفاً أن الاقتصاد سجل نمواً بنسبة ٤ في المائة خلال العام الماضي.

وكشف أن بلاده تصدر اليوم أكثر من مليون برميل من النفط يومياً، وتحصل على عائداتها.

وحمّل الرئيس الإيراني، ثلاثية الحكومة السابقة (حكومة حسن روحاني)، و»الأعداء»، والاحتجاجات الأخيرة التي وصفها بأنها «أعمال شغب»، مسؤولية الأزمة الاقتصادية في إيران، مشيداً بسجل حكومته في السياستين الداخلية والخارجية.

وكانت إيران قد شهدت احتجاجات واسعة لقرابة ٣ أشهر بدأت في سبتمبر/أيلول الماضي على خلفية وفاة الشابة مهسا أميني بعد أيام من احتجازها من قبل شرطة الآداب، بتهمة عدم التقيد بقواعد الحجاب.

وعزا رئيسي تلك الاحتجاجات إلى «مؤامرة»، دبرها من وصفهم بـ»أعداء» إيران، لمنعها من مواصلة «التقدم»، مضيفاً أنه بعد اندلاعها «حاولت الأطراف تحقيق مطالبها، من خلال أعمال الشغب والتي عجزت عنها في المفاوضات».

وفي السياق، قال «إنهم اليوم يرسلون رسائل تظهر أنهم نادمون»، على حد تعبيره، دون أن يكشف من يقصد على وجه التحديد.

الاتفاق الجزئي..أسباب اتجاه واشنطن لقبول إبرام اتفاق غير رسمي مع إيران

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أفاد مسؤولون من ثلاث دول، لم يتم تحديدها، في تصريحات لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في ١٤ يونيو ٢٠٢٣، أن الولايات المتحدة وإيران تتفاوضان بهدوء، بهدف التوصل إلى توافقات وشيكة بينهما، للحد من مخاطر برنامج طهران النووي وإطلاق سراح أمريكيين محتجزين لديها، وذلك بهدف تخفيف التوترات وتقليل مخاطر المواجهة العسكرية مع إيران.

مضمون المحادثات:

في ضوء ما تم نشره بشأن المباحثات المُحتملة بين الجانبين الإيراني والأمريكي، يمكن الوقوف على عدد من الأبعاد كالآتي:

١- تفاهمات غير رسمية:

تُشير المصادر الغربية والإسرائيلية إلى أن جولات المباحثات غير المباشرة بين كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جو بايدن لشؤون الشرق الأوسط، بريت ماكغورك، وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، علي باقري كني، في سلطنة عُمان، منذ مايو ٢٠٢٣، قد تتمخض عن تفاهم، محدود، غير مكتوب وغير رسمي، وذلك في محاولة لتفادي الاعتراض المُحتمل للكونغرس الأمريكي على أي اتفاق تبرمه إدارة بايدن مع طهران، في ضوء رفض قطاع من النواب الجمهوريين والديمقراطيين لتوقيع اتفاق مع إيران، بالإضافة إلى تشدد إيران في المفاوضات.

٢- أبعاد التفاهمات المُحتملة:

أشارت تقارير غربية إلى أن التفاهمات بين واشنطن وطهران سوف يتم بموجبها توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن ٦٠٪، وأن تُوسع طهران من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تُفرج عن سجناء أمريكيين في إيران، إلى جانب حث مليشياتها على التوقف عن شن هجمات على القوات الأمريكية في سوريا والعراق، وأن تكف عن اعتراض السفن والناقلات المارة في مياه المنطقة، وأن تتوقف عن دعم روسيا بالأسلحة في حربها ضد أوكرانيا.

وفي المقابل، تتعهد واشنطن بتخفيف العقوبات عن إيران، وألاّ تسعى لاستصدار قرارات عقابية جديدة ضدها في الأمم المتحدة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بجانب الإفراج عن أموال إيرانية مجمدة بالخارج، خصوصاً في العراق وكوريا الجنوبية. ويبدو أنه قد تم بالفعل تنفيذ بعض أبعاد هذا الاتفاق، إذ كشفت إيران، في ١٠ يونيو ٢٠٢٣، عن إفراج العراق عن ٣ مليارات دولار من مستحقات إيران المجمدة بسبب العقوبات الأمريكية.

٣- تأكيد عُماني للتفاهمات:

أكد وزير الخارجية العُماني، بدر البوسعيدي، في ١٥ يونيو الجاري، أن هناك أجواء إيجابية فيما يخص الملف النووي، في ضوء المباحثات غير المُباشرة التي تجرى بين الإيرانيين والأمريكيين في مسقط، مشيراً إلى اقتراب الجانبين من وضع اللمسات النهائية على اتفاق يقضي بإطلاق سراح أمريكيين محتجزين في طهران، وأن الأمر يتوقف على مسائل فنية، مضيفاً أنه يعتقد أن القيادة الإيرانية جادة بشأن التوصل إلى اتفاق.

دلالات متعددة:

يُشير استئناف المباحثات غير المُباشرة بين الأمريكيين والإيرانيين، بعد توقفها منذ سبتمبر ٢٠٢٢، إلى عدد من الدلائل يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

١- مؤشرات إيرانية إيجابية:

يبدو أن طهران تبدي استعداداً للتوصل إلى اتفاق جزئي مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي، بعد سابق ممانعتها لذلك. ومن المؤشرات على ذلك تقديم تفسير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أسباب العثور على آثار يورانيوم في أحد المواقع الثلاثة غير المعلنة، وهو التفسير الذي عدته الوكالة مرضياً لها، فضلاً عن إبداء المرشد الأعلى، علي خامنئي، موافقته على إبرام اتفاق مع الغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني، مع تأكيده بألا يمس البنية التحتية النووية لبلاده، بالإضافة إلى تأكيد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، في ١٧ يونيو ٢٠٢٣، أن طهران لا تسعى لإنتاج أسلحة نووية، لأن ذلك يتعارض مع مبادئ الجمهورية الإسلامية وتوصيات المرشد. ويلاحظ أن إنجاز مثل هذا التفاهم سوف يحقق لإيران بعض المزايا الاقتصادية، ولاسيما ما يتعلق بالإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة بالخارج، كما أنه سيمثل تسليماً ضمنياً بحقها في تخصيب اليورانيوم عند مستوى ٦٠٪.

٢- تحاشي أمريكي للتصعيد:

يبدو من الواضح أن إدارة بايدن لا تمتلك أي خيارات للتعامل مع إيران، سوى الخيار الدبلوماسي، وهو ما وضح من ترددها في الرد على تهديدات إيران للملاحة في منطقة الخليج العربي، أو حتى إقدام طهران على مهاجمة قواتها في سوريا.

وعلى الرغم من نفي المسؤولين الأمريكيين صحة التقارير التي تتحدث عن قرب التوصل إلى اتفاق مع إيران، وهو ما تكرر على لسان وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، في ١٦ يونيو ٢٠٢٣، فإن تلك التصريحات لم تنف وجود مباحثات مع الإيرانيين، كما أنها لم تستبعد التوصل إلى تفاهم غير رسمي لا يحتاج إلى موافقة الكونغرس.

ويأتي الموقف الأمريكي نتيجة لعجز الولايات المتحدة عن فرض أي ضغوط جدية على إيران تدفعها للعودة للاتفاق النووي، بسبب انشغالها بالحرب الأوكرانية، فضلاً عن فرض طهران واقعاً جديداً، عبر رفع معدلات تخصيب اليورانيوم، وبناء منشآت نووية جديدة، وتعليق التعاون مع الوكالة الدولية بشكل جزئي، بالإضافة إلى تشدد إيران، ومطالبتها بضمانات جدية من واشنطن بعدم الانسحاب مجدداً من الاتفاق النووي، وهو ما يعني إقرار الاتفاق النووي في الكونغرس الأمريكي، وهو أمر لم يستطع أن يقوم به الرئيس السابق، باراك أوباما، على الرغم من إبرام إدارته للاتفاق النووي في ٢٠١٥. كما لا تزال المعارضة لمثل هذا الاتفاق من جانب الكونغرس قائمة، حتى الآن.

ونظراً لذلك، فقد بات من مصلحة واشنطن تجميد الواقع الراهن لإيران، والتوصل لتفاهمات معها، تقضي بتحقيق بعض المصالح الأمريكية، مثل تجنب مهاجمة قواتها في سوريا، بالإضافة إلى وقف دعمها لروسيا بالطائرات المسيرة الانتحارية من طراز «شاهد».

٣- غموض الموقف الإسرائيلي:

عارض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في ١٨ يونيو ٢٠٢٣، أي اتفاق مصغر أو تفاهم قد يُعقد بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامج طهران النووي، مشدداً على أن بلاده غير ملزمة به. وتزامنت تلك التصريحات مع أخرى من مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست، يولي إدلشتاين، أكدا فيها أن الاتفاق المُحتمل بين واشنطن وطهران، لا يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل، وأن الأخيرة يمكنها التعايش معه، بشرط أن يكون هناك رقابة صارمة وحقيقية على برنامج إيران النووي.

وقد يكون موقف نتنياهو قد جاء لخدمة أغراض دعائية، خاصة في ظل الانتقادات الحادة من قبل المعارضة في الكنيست لحكومته، وسعيه لعدم توظيف المعارضة لهذا الملف ضده. ويدعم ذلك أن إسرائيل لا تزال غير قادرة على تنفيذ أي هجمات تدمر البرنامج النووي الإيراني من دون دعم عسكري أمريكي، ومن دون مثل هذا الدعم، فإن التهديدات الإسرائيلية تفتقد المصداقية.

٤- وساطة خليجية قائمة:

بدأ وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، جولة خليجية، تشمل قطر وسلطنة عُمان والكويت. وأشار بيان الخارجية الإيرانية بشأن زيارته إلى سلطنة عُمان، إلى أن عبد اللهيان، يحمل رداً إيرانياً على رسالة أمريكية نقلها سلطان عُمان، هيثم بن طارق آل سعيد، قبل ثلاثة أسابيع عندما زار طهران.

هذا إلى جانب إمكانية مشاركة الدوحة ومسقط في عملية إعادة جزء من أصول إيران المجمدة في الخارج، في ضوء التفاهمات التي قد يتم التوصل إليها مع الجانب الأمريكي، ويعزز ذلك زيارة محافظ البنك المركزي الإيراني، محمد رضا فرزين، إلى الدوحة، ولقائه نظيره القطري، بندر بن محمد آل ثاني.

وفي التقدير:

يمكن القول إن طرح خيار الاتفاق المؤقت أو المرحلي مع إيران، خلال الفترة الأخيرة، قد نتج عن تسارع وتيرة تطور برنامج إيران النووي، وعجز الولايات المتحدة عن فرض أي تهديدات جدية ضد إيران تدفعها إلى التراجع عن تصعيدها النووي، بسبب تورط واشنطن في الحرب الأوكرانية، وهو ما جعل فكرة الاتفاق الجزئي، في حال التوصل إليه، تُحقق مصالح متبادلة للطرفين، إذ أنه سيضمن لإيران الحصول على جانب من أموالها المجمدة، في حين أن واشنطن سوف تتمكن من تحجيم مخاطر إيران الإقليمية، إلى جانب التشكيك في موثوقية اعتماد روسيا على الأخيرة، إذا ما تجاوبت طهران مع مطالب واشنطن بوقف إمداد روسيا بالطائرات المسيرة، غير أنه في المقابل، فإن مثل هذا الاتفاق الجزئي سوف يجعل احتمالات إحياء اتفاق نووي شامل أمراً مستبعداً في المدى المنظور.

«فرصة» امريكا بالعودة إلى الاتفاق... لن تبقى طويلاً

إيليا ج. مغناير:عاد الكلامُ عن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران إلى التداول، ما أضفى عليه صبغةَ «الثرثرة» وليس أكثر، نظراً لأن المسألة تم تَداوُلها منذ أن خرجتْ امريكا من الاتفاق بخطوةٍ آحادية عام ٢٠١٨ ومن دون إحراز أي تقدم جدي منذ ذلك الحين.

ويَعتمد الاتفاق على امريكا بالدرجة الأولى التي عليها تقديم الضمانات اللازمة لرفْع جميع العقوبات والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمَّدة وإعطاء طهران الفترة التي تحتاجها للتحقق من تنفيذ أي اتفاقٍ لأنها لن تُلدغ من الجحر مرتين.

وتصرّح واشنطن بأنها لن تسمح لإيران بصنع القنبلة النووية التي لا تريد «الجمهورية الإسلامية» صناعتها حتى ولو أنها بلغت المعرفة اللازمة لذلك. وهي تملك الماء الثقيل وعشرات الالاف من أجهزة التخصيب المتطورة واليورانيوم النقي بنسبة ٦٠ في المئة (تحتاج القنبلة إلى ٩٠ في المئة).

وبالتالي فإن طهران تستطيع صنع قنابل نووية عدة دفعة واحدة إذا كان هذا هدفها لأنها تملك جميع المواد والعلم المناسب لذلك.

لكن ما الذي أعاد الحماسة إلى الإدارة الامريكية الآن؟

لا يمكن فصل التقارب العربي – الإيراني وعودة العلاقات الديبلوماسية السعودية – الإيرانية إلى

مسارها السابق عما يحصل في العالم من صراع الجبابرة الامريكي والروسي حول إزالة الأحادية التي لم تَعُدْ مُهيمنة دولياً.

ولا يمكن فصل إعلان إيران امتلاكها لصواريخ فرط صوتية تصل إلى ١٥ ماخ (سرعة الصوت) عن «الثرثرة» الامريكية حول إمكان العودة إلى الاتفاق النووي الذي أصيب بموتٍ سريري منذ أن أعلن الرئيس دونالد ترامب تمزيقه.

فلا يوجد رئيس امريكي يبرّر لساسته إعادة أموال إيران المجمَّدة وإعطاء الفرصة لدول الغرب العودة اليها، فيما واشنطن دخلت في الحرب على روسيا لكسر جسر التعاون التجاري والتكنولوجي الروسي - الأوروبي - الصيني ليعيد «العم سام» سيطرته على القارة الاوروبية.

ولا يمكن في هذا السياق أيضاً، تَجاهُل الموقف الشرق أوسطي للدول الغنية بالنفط والناهضة اقتصادياً بقرارها بالمحافظة على سعر النفط والعمل على عدم تدهور أسعاره وأيضاً بالانفتاح على روسيا والصين (من دون التخلي عن امريكا)، ولا المحاولة الامريكية بالعودة الخجولة إلى الشرق الأوسط لتصحيح مواقف الرئيس جو بايدن وقراره، منذ تسلم السلطة، بمعاقبة هذه الدول والابتعاد عنها.

وقد حضر وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى المنطقة، ليتلقى أفضل المواقف العلنية من القادة العرب، ولكن الصارمة والمصمِّمة على سياسة عدم الإقصاء وحضن سورية والقضية الفلسطينية والعمل على تحصين القرار العربي والتقارب مع إيران والابتعاد عن التطبيع مع إسرائيل، الذي انتفتْ فائدته.

ويجب الأخذ في الاعتبار ان صمودَ روسيا - في حربها في أوكرانيا أمام ٥٠ دولة تضع جميع إمكاناتها الاقتصادية والحربية (من دون إرسال الالوية) من دون أن يتهاوى اقتصادها بل تَضَرَّرَ الاقتصاد الغربي - أطلق العنان لبدء سقوط الإمبراطورية الامريكية من دون أن تحل دولة أخرى مكانها.

بل ان الدول تحاول تنظيم نفسها بإعطاء الأولوية للتجارة والصناعة وبناء البنية التحتية والتبادل بالعملات المحلية جزئياً، بعيداً عن الهيمنة الامريكية التي قادت العالم بالعصا والحروب والتهديدات وإسقاط الأنظمة.

> **يعتمد الاتفاق على أميركا بالدرجة الأولى التي عليها تقديم الضمانات اللازمة**

هذه العوامل دفعتْ امريكا إلى إعادة النظر بعلاقتها مع إيران التي تسعى فقط لاستعادة أموالها المجمَّدة والمقدرة بأقل من ١٨٠ مليار دولار ورفْع العقوبات عنها لتعود بقوة إلى الأسواق العالمية.

فإيران غير مهتمة بالعلاقات مع امريكا إلا من أبواب التجارة والتبادل التجاري لا أكثر ولا أقلّ. وهي تريد العودة إلى الاتفاق النووي وليس أي اتفاق بديل موقت.

وتقول طهران للوسطاء العُمانيين والقطريين إنها مستعدة للعودة إلى إنتاج ٣،٦٧ في المئة من اليورانيوم المخصب والتخلي عن إنتاج ٦٠ في المئة الذي بلغتْه، ما عدا لزوم الأبحاث الطبية الإشعاعية والطاقة والصيدلة الإشعاعية والأبحاث العلمية والزراعة والصناعة النووية المختلفة.

وقد أنتجت إيران كمية كبيرة من الماء الثقيل

تجاوزت الـ٢٠ ألف طن (الاتفاق النووي يسمح لإيران بالاحتفاظ بـ١٣٠ طناً فقط)، وقد أعربت امريكا عن رغبتها بشرائه، كما أكد الناطق الرسمي باسم الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي.

بالإضافة إلى ذلك، اكتُشفتْ في إيران حقول ليثيوم تحتوي على ٨/٥ مليون طن في محافظة همدان غرب طهران ما وضعها في مرتبة ثاني أكبر موقع في العالم بعد تشيلي (٩/٢ مليون طن).

وهذا من شأنه أن يجعلها في موقع جذْب الدول الصناعية الكبرى وتالياً القضاء على مفعول العقوبات الغربية على المدى الطويل.

ويُعتبر الليثيوم «الذهب الأبيض» لأهميته في إنتاج البطاريات والسيارات الكهربائية (التي تريدها أوروبا بشدّة) والطائرات من دون طيار وأجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والألواح الشمسية وتخزين الطاقة والصناعات الدفاعية.

وهذا سيضع إيران في موقع مهم حتى للدول الكبرى مثل امريكا وروسيا والصين والقارة الأوروبية وغيرها.

أما الكلام عن العودة الامريكية إلى الاتفاق النووي فهو ليس بجديد، بل يتجدد كل فترة من الزمن لتقول واشنطن إنها ما زالت مهتمة ولا تريد لإيران صناعة القنبلة النووية.

إلا ان طهران مهتمة اليوم بأن اقتصادها بحاجة للتنفّس والانفتاح على الأسواق العالمية بشكل أكبر حتى ولو أقامت إيران علاقات مميزة مع الجزء الجنوبي من القارة العالمية (آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية).

ومن الصعب قبول امريكا وإسرائيل، بعودة إيران إلى الساحة الدولية واستعادة أموالها ومكانتها في أسواق الطاقة وفتْح أسواقها على المستثمرين الأوروبيين الذين غادروها على عَجل خوفاً من العقوبات الامريكية.

فقد استطاعت إيران فرض «معادلة الردع» وهي تنوء تحت أقصى العقوبات، وأوجدت مناطقَ نفوذٍ قوية وحلفاءَ يقفون في وجه السياسية الامريكية ويعادون إسرائيل.

وما يخشاه أعداء طهران هو نفوذها الذي سيقوى أكثر إذا استعادت كامل عافيتها، ولذلك فإن العودة إلى الاتفاق النووي والالتزام الكامل به غير منطقي في حسابات واشنطن وتل أبيب.

> **من مصلحة أميركا أن تعود إلى طاولة المفاوضات**

وبالتالي، إذا استمرّت امريكا على مراوغتها منذ عام ٢٠١٨ ولم تتعامل بجدية مع اتفاقٍ وقّعتْه دول عظمى (امريكا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا والصين) ولم تلتزم به، فإن تدهور الإمبراطورية الامريكية، والعامل الزمني وإمكانات إيران الطبيعية من معادن ثمينة وطاقة ومنتجات تصدّرها للعالم سيدفع إيران للابتعاد أكثر عن الغرب الذي أثبت نكثه لعهوده، فيما تَبَيَّنَتْ عدم فاعلية سلاح العقوبات على المدى البعيد.

وتالياً فإن من مصلحة امريكا أن تعود إلى طاولة المفاوضات - رغم ضآلة هذه الفرضية - وإلا فإن الفرصة الآنية لن تبقى طويلاً على الطاولة الإيرانية.

*صحيفة»الراي»الايرانية-تقارير خاصة

تمرد فاغنر «الطباخ القديم».. إلى أين تتجه المواجهة ؟

تقرير خاص:المرصد

أعلن قائد مجموعة «فاغنر» العسكرية، يفغيني بريغوجن يوم السبت ٢٠٢٣/٦/٢٤، تمرده على الجيش الروسي متهما إياه بقصف مواقع لمجموعته وإيقاع خسائر فادحة، فيما نفت موسكو الاتهامات، واتخذت إجراءات أمنية مشددة في المرافق الحكومية.

ودعا يفغيني بريغوجن، في سلسة رسائل صوتية نشرها مكتبه، الشعب الروسي إلى حمل السلاح ضد الجيش، مهاجما وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، وقال إنه سيشنق في الميدان الأحمر وسيدفن في الضريح مع لينين، لافتا

إلى أنه سيطر على مدينة في الجنوب وتوعد بالوصول إلى موسكو.

وقال بريغوجن في المقطع المصور «وصلنا إلى هنا ونريد لقاء رئيس هيئة الأركان العامة وشويغو... إذا لم يأتيا، سنكون هنا.. سنحاصر مدينة روستوف ونتجه إلى موسكو».

بوتين يتوعد بردٍّ قاسٍ

من جهته وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، السبت ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، التمرد الذي أعلنته مجموعة «فاغنر» الروسية للمرتزقة ضد الجيش بأنه «خيانة داخلية»، متوعداً بـ«رد قاسٍ»، وذلك في أول تعليق من بوتين على التصعيد الكبير بين القوات التي يقودها حليف بوتين السابق، يفغيني بريغوجين، وبين وزارة الدفاع الروسية.

جاء ذلك في خطاب متلفز توجه به بوتين إلى الشعب الروسي الذي استفاق على أخبار التمرد من «فاغنر» على الجيش الروسي بعد تصاعد الخلافات بين الجانبين.

بوتين قال في كلمته إن «ما نواجهه اليوم خيانة داخلية، وما نشهده الآن هو طعنة في الظهر وعليهم تحمّل العقاب»، كما توعد بأن رد روسيا سيكون «قاسياً» على التمرد المسلح، مضيفاً أن «روسيا تخوض قتالاً صعباً من أجل مستقبلها، وهذا يتطلب ترك كل ما يضعفنا».

اعتبر بوتين أن «من ينظم التمرد يحاول دفع البلد للاستسلام والحرب الأهلية»، وقال إن «المصالح الشخصية أدت إلى خيانة البلد وسندافع عن بلدنا ومواطنينا».

كذلك أعلن بوتين أنهم «أعلنوا نظام مكافحة الإرهاب في موسكو وعدد من المقاطعات»، مشيراً إلى أنه «سيتم اتخاذ إجراءات لإعادة الاستقرار في روستوف» دون أن يوضح ماهيتها، ورأى أن «أي اضطرابات داخلية تشكل تهديداً قاتلاً للدولة وهي بمثابة صفعة للشعب الروسي».

بريغوجن : بوتين أخطأ بشدة

من جانبه، قال بريغوجن إن بوتين «أخطأ بشدة» باتهامه مجموعة فاغنر بـ«الخيانة».

وتابع: «لا أحد من مقاتلي المجموعة يرى نفسه مذنبا أو يرغب في تسليم نفسه بناء على طلب الرئيس الروسي وهيئة الأمن الفيدرالي».

وزارة الدفاع الروسية تحذر

وحثت وزارة الدفاع الروسية، السبت، جميع مقاتلي فاغنر على «توخي الحذر» والاتصال بسلطات إنفاذ القانون.

وقالت في بيان: «لقد أدرك العديد من رفاقكم خطأهم بالفعل من خلال طلب المساعدة للعودة بأمان إلى مكان انتشارهم الدائم، وقد تم تقديم هذه المساعدة لجميع المحاربين والقادة الذين تقدموا بطلبات».

وأكد أن سلامة الجميع مضمونة من خلال مطالبة المرتزقة بتوخي الحذر، والاتصال بممثلي وزارة الدفاع الروسية أو سلطات إنفاذ القانون في أقرب وقت ممكن.

بريغوجن يرفض الانضمام للجيش

وأكد بريغوجن رفض مقاتلي المجموعة توقيع عقود مع وزارة الدفاع، بعد يوم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاتفاقات ضرورية.

وفي إظهار مباشر نادر لتحديه للزعيم الروسي، قال بريغوجن: «ليس هناك أحد بين مقاتلي فاغنر مستعد للانحدار في طريق العار مرة أخرى. ولهذا فهم لن يوقعوا العقود».

وفي اجتماع نقله التلفزيون، أيد بوتين دعوة من وزارة الدفاع للمقاتلين «المتطوعين» في أوكرانيا لتوقيع عقود مع القيادة العسكرية في البلاد، في ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه وسيلة لتأكيد السيطرة على فاغنر.

وقال بوتين إن العقود ضرورية للسماح لجميع المشاركين في الحملة الروسية في أوكرانيا بتلقي مستحقاتهم من مدفوعات الدعم الاجتماعي.

قوة شيشانية منافسة؟

وفي ١٢ حزيران/ يونيو الجاري، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها وقعت عقدا مع مجموعة القوات الخاصة الشيشانية المعروفة باسم (كتيبة أحمد)، وذلك بعد يوم من رفض يفغيني بريغوجن مؤسس مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة التوقيع على عقد مماثل.

وجاء التوقيع بعد صدور أمر ينص على أنه يجب على جميع أعضاء ما تسمى «وحدات المتطوعين» أن يوقعوا عقودا بحلول الأول من تموز/ يوليو لإخضاعهم لسيطرة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، وذلك في وقت تحاول فيه موسكو إحكام سيطرتها على الجيوش الخاصة التي تحارب نيابة عنها في أوكرانيا.

وفي المقابل، سيحصل المقاتلون المتطوعون على جميع المزايا والضمانات التي تحصل عليها القوات النظامية بما في ذلك تقديم الدعم لهو ولعائلاتهم إذا أُصيبوا أو قتلوا.

هل قصف الجيش الروسي قوات فاغنر؟

واتهم بريغوجن وزير الدفاع الروسي ورئيس هيئة الأركان العامة بعدم الكفاءة وحرمان قواته من الذخيرة والدعم في أوكرانيا سابقا.

لكنه تجاوز خطا جديدا الجمعة على ما يبدو في صراعه المتصاعد مع وزارة الدفاع، قائلا إن منطق الكرملين في غزو أوكرانيا يستند إلى أكاذيب اختلقها كبار ضباط الجيش.

وفي سلسلة من الرسائل الصوتية في قناته الرسمية على «تليغرام»، قال بريغوجن: «وزارة الدفاع أمرت بإخفاء ٢٠٠٠

جثة مخزنة حتى لا تظهر الخسائر».

وأضاف: «الذين دمروا شبابنا، الذين دمروا حياة عشرات الآلاف من الجنود الروس، سيعاقبون».

وتابع: «هناك ٢٥ ألفا منا وسنكتشف سبب حدوث الفوضى في بلادنا».

وأظهر مقطع فيديو لم يتم التحقق منه نُشر في قناة «فاغنر» على «تليغرام» مشهدا في غابة حيث تشتعل حرائق صغيرة.وحمل المشهد التعليق: «تم إطلاق هجوم صاروخي على معسكرات شركة فاغنر العسكرية الخاصة.

هنا كثير من الضحايا. قال شهود إن الضربة جاءت من الخلف، أي نفذها جيش وزارة الدفاع الروسية».

هل انسحب من الحرب على أوكرانيا؟

وقال بريغوجن الجمعة إن المبررات التي استند إليها الكرملين لغزو أوكرانيا مبنية على أكاذيب لفقها خصومه الأزليون في قيادة الجيش.

ورفض بريغوجن للمرة الأولى الجمعة المبررات الروسية الأساسية لغزو أوكرانيا الذي بدأ في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وذلك في مقطع فيديو نشره مكتبه الإعلامي على تطبيق تليغرام.

وقال: «لم يكن هناك أي شيء غير عادي يحدث في يوم ٢٤ فبراير... تحاول وزارة الدفاع خداع المجتمع والرئيس وتحكي لنا قصة عن عدوان أوكراني غريب وأن أوكرانيا كانت تخطط لمهاجمتنا هي وحلف شمال الأطلسي بأكمله»، واصفا الرواية الرسمية بأنها «قصة جميلة».

وأضاف: «كانت هناك أسباب للحرب... حتى يترقى شويغو إلى رتبة مارشال... ولكي يحصل على قلادة بطل روسيا ثانية. لم تُشن الحرب لنزع سلاح أوكرانيا أو القضاء على النازية فيها».

ترقب دولي

الولايات المتحدة الامريكية

وعلى صعيد ردود الفعل الدولية، بحث الرئيس الامريكي جو بايدن هاتفياً مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتس ورئيس الوزراء البريطاني سوناك الوضع في روسيا، كما أكدوا دعمهم الثابت لأوكرانيا.

من جهته قال آدم هودج المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي إن البيت الأبيض يراقب الوضع المتعلق بروسيا ومجموعة فاغنر الخاصة، مضيفا أنه سيتشاور مع الحلفاء والشركاء بخصوص تلك التطورات.

وقالت متحدثة باسم حلف شمال الأطلسي إن الحلف «يراقب الوضع» في روسيا.

بدوره، أعلن وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن أنّه تحدث مع وزراء خارجية مجموعة السبع والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية لمناقشة الوضع في روسيا.

وكتب بلينكن عبر حسابه في تويتر: «تحدثت اليوم إلى وزراء خارجية دول مجموعة السبع ومسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي للبحث في الوضع الراهن (في روسيا)».

وأكّد أنّ واشنطن ستبقى على «تنسيق وثيق» مع حلفائها بشأن الأحداث في روسيا في أعقاب التمرّد المسلح الذي أطلقته مجموعة فاغنر ضد القيادة العسكرية.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مصادر، أنّ وزارة الخارجية الامريكية فرضت على سفاراتها في الخارج الصمت بشأن الأحداث الجارية في روسيا.

الاتحاد الأوروبي: ما يجري هو شأن داخلي

من جهته، قال ممثل عن المفوضية الأوروبية للصحافيين في بروكسل إنّ ما يحدث في روسيا هو شأن داخلي، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّه يراقب الوضع.

بريطانيا:

قالت وزارة الدفاع البريطانية السبت إن الدولة الروسية تواجه أكبر تحد أمني لها في الآونة الأخيرة، وذلك في أعقاب ما قالت إنه تحرك لقوات مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة صوب موسكو على ما يبدو.

وذكرت وزارة الدفاع البريطانية في إفادة مخابراتية دورية «على مدار الساعات المقبلة، سيكون ولاء قوات الأمن الروسية، وخاصة الحرس الوطني الروسي، مهما لتحديد المسار الذي ستمضي فيه هذه الأزمة».

وأضافت الوزارة «يمثل هذا التحدي الأكبر للدولة الروسية في الآونة الأخيرة».

وقالت بريطانيا إن قوات فاغنر عبرت من أجزاء في أوكرانيا تسيطر عليها روسيا إلى موقعين على الأقل في روسيا وإنها احتلت «بشكل شبه مؤكد» مواقع أمنية رئيسية في مدينة روستوف أون دون، بما في ذلك المقر الذي يدير العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وأضافت بريطانيا «تتحرك مزيد من وحدات فاغنر إلى الشمال عبر فورونيج أوبلاست، وتستهدف بشكل شبه مؤكد الوصول إلى موسكو».

وذكرت وزارة الدفاع البريطانية «مع وجود أدلة محدودة للغاية على وقوع قتال بين فاغنر والقوات الأمنية الروسية، من المرجح أن البعض لم يقاتلوا وأذعنوا لفاغنر».

المانيا وفرنسا:

وقال متحدث باسم المكتب الإعلامي للحكومة الألمانية السبت إن حكومة المستشار أولاف شولتس تراقب الوضع في روسيا عن كثب.

وقال القصر الرئاسي في فرنسا السبت إن الرئيس إيمانويل ماكرون يتابع الوضع في روسيا عن كثب.

وقال الإليزيه «تركيزنا لا يزال على دعم أوكرانيا».

اوكرانيا:

واعتبر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي السبت التمرد المسلح الذي أطلقته مجموعة فاغنر دليل على ضعف روسيا وعدم الاستقرار السياسي فيها.

وفي تعليقه الأول على الأحداث الجارية في روسيا، كتب زيلينسكي على وسائل التواصل الاجتماعي «ضعف روسيا واضح. ضعف واسع النطاق. وكلما أبقت روسيا قواتها ومرتزقتها على أرضنا، واجهت المزيد من الفوضى والألم والمشكلات لاحقا».

وأكد «من الواضح أن أوكرانيا قادرة على حماية أوروبا من انتشار الشر والفوضى الروسيين».

وقال «روسيا اختارت الدعاية لإخفاء ضعفها وحماقة حكومتها، والآن بلغت الفوضى حدا لم يعد بإمكان أحد أن يكذب بشأنها».

أردوغان يبلغ بوتين دعمه الكامل

وتحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر الهاتف مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، اليوم السبت، وأطلعه على وضع البلاد في ظل محاولة التمرد المسلح.وأشار الكرملين في بيان رسمي إلى أن الرئيس التركي «أعرب عن دعمه الكامل لخطوات القيادة الروسية».وقال مكتب أردوغان إن الأخير «أبلغ بوتين باستعداد تركيا للمساهمة بحل الوضع في روسيا».

ايران: ندعم سيادة القانون في روسيا

أعلنت الخارجية الإيرانية، دعم سيادة القانون في روسيا، مؤكدة أن الأحداث الأخيرة تعتبر «شأنا داخليا».

طهران – سبوتنيك. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، اليوم السبت، إن «الأحداث الأخيرة في روسيا شأن داخلي خاص بهذا البلد، وتدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيادة القانون في روسيا».

قطر:

أعلنت وزارة الخارجية القطرية في بيان أن قطر قلقة بشأن الوضع في روسيا وتدعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وقالت في بيان على «تويتر»: «إن دولة قطر تتابع بقلق بالغ تطورات الأوضاع في روسيا الاتحادية التي نتجت عن التمرد على الجيش، وتدعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والاحتكام لصوت العقل، وتجنيب المدنيين تبعات المواجهات».

وأضافت: «تحذر وزارة الخارجية من أن تفاقم الأوضاع في روسيا وأوكرانيا سيكون له تبعات سلبية على الأمن والسلم الدوليين، وعلى إمدادات الغذاء والطاقة، التي تأثرت أساسا بالأزمة الروسية الأوكرانية».

قديروف يعرض المساعدة

من جانبه، قال رمضان قديروف رئيس جمهورية الشيشان السبت إن قواته مستعدة لتقديم العون في إحباط تمرد مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة ولاستخدام أساليب قاسية إن لزم الأمر.

ووصف قديروف في بيان تحرك بريغوجن بأنه «طعنة في الظهر» وناشد الجنود الروس عدم الاستسلام لأي «استفزازات».

عمليات قتالية

على الأرض، قال حاكم منطقة فورونيج الواقعة في جنوب روسيا إن الجيش الروسي يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل التصدي لمحاولة مجموعة فاغنر إطاحة القيادة العسكرية في البلاد.

وأوضح الحاكم ألكسندر غوسيف في بيان على وسائل التواصل الاجتماعي «في إطار عملية مكافحة الإرهاب في فورونيج تتخذ القوات الروسية الاستعدادات العملياتية والقتالية الضرورية».

دعوات للالتفاف حول القيادة

ودعت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا السبت الروس إلى الالتفاف حول الرئيس فلاديمير بوتين بعد ما وصفه بأنه «تمرد مسلح» تقوده مجموعة فاغنر.

ودعا زعيما مجلسي البرلمان الروسي السبت إلى دعم الرئيس بوتين الذي يواجه تمردا مسلحا من مجموعة فاغنر.

وكتب رئيس مجلس النواب فياتشيسلاف فولودين على تلغرام «نواب مجلس الدوما (...) يدعمون توحيد القوات ويؤكدون دعم القائد العام الرئيس فلاديمير بوتين». وبدورها، قالت رئيسة مجلس الشيوخ فالنتينا ماتفيينكو إن روسيا «قوتها في الوحدة (...) وعدم تسامحنا التاريخي مع الخيانة والاستفزازات».

ما هي مجموعة فاغنر الروسية؟

يسلط فتح قائد مجموعة فاغنر الروسية، يفغيني بريغوجن، النار على الجيش الروسي السبت، واتهامه وزارة الدفاع بقصف قواته، الضوء على هذه المجموعة وتاريخها، ونطاق عملياتها والموقف العالمي منها.

بدأت مجموعة فاغنر تظهر على المشهد في روسيا عام ٢٠١٤، بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم، واستيلاء الموالين لروسيا على مناطق دونيتسك ولوغانسك شرق أوكرانيا، ودار حديث عن أشخاص وصفوا بـ«الخضر الصغار» وهم جنود بزي عسكري دون شارات تحدد دولتهم بحسب موقع «vox».

ووصف مارك جاليوتي مدير مركز «مايك للاستخبارات» والخبير بالشؤون الأمنية الروسية، مجموعة فاغنر بأنها «متجر شامل للمستبدين من كافة أنحاء العالم».

وقال موقع «إيه بي سي» الأمريكي، إن إحدى المهام التي نشأت لأجلها فاغنر، كبح جماح الانفصاليين الروس، الذين أرادوا إنشاء ما يعرف بـ«نوفوروسيا» أو روسيا الجديدة.

وفي ظل أن الشركات العسكرية الخاصة هي تشكيلات غير قانونية في روسيا، فقد قيت فاغنر مجموعة عسكرية غير موجودة على الورق بصورة رسمية، من أجل سهولة التخلص من أي جرائم أو انتهاكات تقدم عليها، بحسب مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية «CSIS».

مقر رسمي

وعلى الرغم من أن بدايات فاغنر ظهرت عام ٢٠١٤، إلا أنها افتتحت رسميا أول مقر لها في مدينة سان بطرسبرج الروسية، بتاريخ ٤ تشرين ثاني/ نوفمبر عام ٢٠٢٢، وقال بريغوجن في الافتتاح إن مهمة مركز فاغنر الرئيسي، توفير بيئة مريحة لتوليد أفكار جديدة لتحسين القدرة الدفاعية لروسيا وفقا لـ«يورونيوز».

قيادة فاغنر

رغم أن الاسم الأبرز لقيادة فاغنر حول العالم هو يفيغيني بريغوجن، وهو سجين جنائي سابق إبان حقبة الاتحاد السوفييتي، فإن هناك شخصية أخرى تشكل اسما كبيرا في المجموعة وهو ديميتري أوتكين، القائد السابق للقوات الخاصة في المخابرات العسكرية الروسية.

وتقاعد أوتكين من مفرزة سبيتسناز (قوة الاستخبارات الخاصة) رقم ٧٠٠ عام ٢٠١٣، واتجه إلى العمل الخاص في مجموعة موران للأمن، إضافة إلى شركة سلاف الأمنية.

التسليح

تتنوع القدرات القتالية لعناصر مجموعة فاغنر، ورغم أنهم مقاتلون خفيفو الحركة، إلا أنهم في الحرب بأوكرانيا ظهرت معهم أسلحة ثقيلة.

ويمتلك عناصر فاغنر الرشاشات الخفيفة من طراز كلاشينكوف، وبنادق رشاشة متوسطة، وقاذفات الهاون وبطاريات مدفعية خفيفة ومتوسطة وثقيلة خاصة في أوكرانيا، وفقا لموقع «سمول وور جورنال».

وخلال الحرب في أوكرانيا امتلك عناصر فاغنر، أسلحة دفاع جوي محمولة على الكتف من طراز ستريلا الروسية ودبابات مدرعة وناقلات جنود مجنزرة.

كما أن المجموعة طورت قوات باستخدام الطائرات المسيرة المفخخة الانتحارية، وأخرى لإلقاء قنابل على القوات الأوكرانية.

تعداد القوات

في أوائل عام ٢٠١٦، كان لدى فاغنر ١٠٠٠ موظف، لكن العدد تصاعد على مدى السنوات، فوصل إلى ٥٠٠٠ في ٢٠١٧ ومع نهاية عام ٢٠١٧ وصل إلى ٦٠٠٠.

لكن خلال حرب أوكرانيا تضخم عدد مقاتلين فاغنر، وقال منسق الأمن القومي الأمريكي جون كيربي إن فاغنر تمتلك ٥٠ ألف مقاتل في أوكرانيا، منهم ١٠ آلاف متعاقد و ٤٠ ألف سجين روسي جرى تجنيدهم مقابل نيل حريتهم، في حين قالت تقارير إن عدد السجناء المجندين ٢٠ ألفا.

وكشف بريغوجن في رسالته الهجومية على وزارة الدفاع الروسية، عن وجود ٢٥ ألفا من قواته في روسيا، بخلاف المقاتلين على الجبهة في أوكرانيا.

نشاطات خارجية

نشطت مجموعة فاغنر خارج روسيا، ووظفت عناصر من المقاتلين المحترفين في صفوفها كمرتزقة، في العديد من الدول الأفريقية، وسجلت نشاطات لفاغنر في سوريا، لدعم قوات النظام السوري، إضافة إلى وجود واضح لقواتها في ليبيا لدعم قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

واتهم الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان مقاتلي فاغنر بارتكاب جريمة وحشية للغاية، ضد رجل سوري عام ٢٠١٧، بعد اعتقاله وتعذيبه بشده قبل أن يقوموا بقطع أطرافه وثم سكب الوقود على جسمه وحرقه، كما أنهم وثقوا ذلك بمقطع مصور بحسب «إيه بي سي نيوز».

ومن بين النشاطات التي قامت بها فاغنر في ليبيا، المشاركة الفاعلة في الهجوم الكبير لحفتر على طرابلس عام ٢٠١٨، وقيامها بعمليات زرع ألغام واسعة في المناطق التي وصلت إليها على أطراف العاصمة طرابلس، إضافة إلى تأمين الطرق المتجهة نحو مناطق سيطرة حفتر.

وكشفت العديد من التقارير عن نشاطات في أفريقيا، لمساعدة أوليغارشيين روس، على التنقيب عن الذهب وتهريبه إلى خارج تلك الدول، إضافة إلى دعم أنظمة بعض الدول الأفريقية القريبة من روسيا.

رئيس فاغنر: قواتنا تعود إلى المعسكرات وفقاً للخطة

الى ذلك أعلن رئيس مجموعة «فاغنر» الروسية المسلّحة، يفغيني بريغوجين، بصورة مفاجئة، مساء السبت، أنّ قوّاته «تعود أدراجها» إلى قواعدها «حقناً للدماء»، في إثر تمرّدها على القيادة العسكرية الروسية.

وقال بريغوجين، في تسجيل صوتي بثّه مكتبه: «الآن هو الوقت الذي يمكن أن تُسفك فيه دماء. لذلك (...) فإنّ أرتالنا تعود أدراجها إلى المعسكرات الميدانية، وفقاً للخطة».

هذا وأشارت وكالة «أ ف ب» إلى أنّ مقاتلي «فاغنر» ينسحبون من مقر القيادة العسكرية بمدينة روستوف

الروسية.

وقبل هذا الإعلان، أجرى رئيس بيلاروسيا، ألكسندر لوكاشينكو، محادثاتٍ هاتفية مع رئيس «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، بالاتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفق ما أعلنت الرئاسة البيلاروسية.

وقالت الرئاسة البيلاروسية إنّ بريغوجين وافق على اقتراح لوكاشينكو وقف تمرّد قوات «فاغنر» في روسيا، وإعادة المقاتلين إلى قواعدهم، مع اتخاذ خطواتٍ لتهدئة التوتر.

يُشار إلى أنّ هناك مسودّة لوقف تمرّد قوات «فاغنر» في مقابل تقديم موسكو ضمانات أمنية إلى مقاتليها.

ما الإجراءات التي اتخذها الكرملين بعد تمرّد قائد «فاغنر»؟

الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، رد على محاولة التمرّد المُسلّح من جانب قائد قوات «فاغنر»، من خلال سن قوانين متنوعة، ورفع قضايا جنائية بحق مؤسّسها.

اتخذ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بالإضافة إلى عدّة هيئات ومؤسسات روسية، اليوم السبت، خطواتٍ لمواجهة محاولة التمرّد المُسلّح من جانب قوات «فاغنر».

وردّاً على خطوات «فاغنر» ضد الأمن الوطني الروسي، أعلنت موسكو فرض «نظام مكافحة الإرهاب»، بهدف تعزيز الإجراءات الأمنية في العاصمة.

ما هو «نظام مكافحة الإرهاب»؟

وفقاً لوكالة «رايا نوفستي» الروسية، فإنّ نظام عمليات مكافحة الإرهاب يهدف إلى مكافحة الهجمات الإرهابية وتعزيز الأمن. ومن خلال هذا النظام، يُمكن للقوات الروسية تنفيذ عمليات تفتيش للأفراد والمركبات.

ويُمكن من خلال هذا النظام أيضاً تقييد حركة السكان ووسائل النقل، وتعزيز الإجراءات الأمنية والحماية للمنشآت والمواقع المهمة. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز الأمان وحماية السكان والبنية التحتية من الهجمات الإرهابية المحتملة.

وجرى إعلان فرض نظام عمليات مكافحة الإرهاب في منطقتي فورونيغ وموسكو، وفق إعلان اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

قانون مخالفة القوانين العرفية

وصادق بوتين على قانونٍ يسمح للسلطات الروسية باحتجاز أيّ شخصٍ يُخالف القوانين العرفية المُعلنة في البلاد مدّة ٣٠ يوماً.

وينصّ القانون على تغريم الأفراد بمبلغٍ يتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ روبل، أو الاعتقال الإداري ٣٠ يوماً، إذا لم تتضمن المخالفات أيّ إجراءات تقتضي عقوبات جنائية.

وينصّ القانون أيضاً على تغريم مسؤولي الدولة المخالفين بما يتراوح بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ روبل، أو الاعتقال الإداري ٣٠ يوماً، بالإضافة إلى مُصادرة السيارات والآليات التي تُستخدم في ارتكاب المخالفات التي يُعاقب عليها القانون.

قانون تجنيد السجناء في القوات الروسية

ووقّع الرئيس الروسي، اليوم السبت، قانوناً يسمح بتجنيد السجناء للخدمة العسكرية بموجب عقود، باستثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم خطرة.

ووفقاً للقانون، سيتمكن المواطنون الروس، ممن لديهم سوابق جنائية، من إبرام عقد للخدمة العسكرية في أثناء التعبئة أو الأحكام العرفية.

ولا ينطبق هذا القانون على المدانين بجرائم جنسية ضد القاصرين، والمواد المتعلقة بالإرهاب والخيانة والتجسس والتعامل غير المشروع وسرقة المواد النووية والاعتداء على حياة رجال الدولة والاستيلاء بالقوة على السلطة. كما أنه لا ينطبق على المتهمين بخلق مجتمع متطرف، وغيره من الجرائم الجسيمة والخطرة.

وينصّ القانون، أيضاً، على أنّ المواطنين محدودي القدرة الجسدية، سيكون في إمكانهم إبرام عقود مع القوّات المسلّحة خلال فترة التعبئة والحرب.

رفع الحد الأقصى لسن التعاقد مع القوات الروسية

وأيضاً، وقّع بوتين قانوناً يرفع الحد الأقصى لسن الخدمة التعاقدية في أثناء التعبئة أو الأحكام العرفية أو زمن الحرب، ليطال من هم في الـ٧٠ من عمرهم.

وبموجب القانون الجديد، ستكون سن القبول الأقصى بالنسبة لأولئك، الذين يحملون رتبة ضباط كبار، مثل عقيد عام، خلال فترة التعبئة أو الأحكام العرفية أو زمن الحرب، ٧٠ عاماً. وستكون بالنسبة إلى المواطنين من مختلف الرتب العسكرية ٦٥ عاماً.

ووفقاً لقانون الخدمة العسكرية، فإنّ الحد الأقصى لسن الخدمة للرجال يتراوح بين ٥٠ و٦٥ عاماً، بحسب الرتبة. وبعد بلوغ هذه السن، يُمكن البقاء في القوات المسلحة الروسية عدّة أعوام أخرى من خلال توقيع عقدٍ جديد.

وجاء قرار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، رداً على حالة التمرد المسلّح الذى أعلنته قوات «فاغنر».

قضية جنائية بحق مؤسس «فاغنر»

بدوره، أعلن المتحدّث باسم مكتب المدعي العام الروسي، أمس الجمعة، فتح قضية جنائية بحق مؤسس «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، بتهمة «الدعوة إلى التمرّد المُسلّح».

وجاء، في بيان مكتب المدعي العام، أنّه «في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٣، شرعت دائرة التحقيقات التابعة لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي في فتح دعوى جنائية بصورة قانونية ومُبررة بحق يفغيني بريغوجين، بموجب المادة الـ٢٧٩ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي في الدعوة إلى التمرّد المُسلّح».

«الدوما» الروسي يدعو «فاغنر» لنزع أسلحتهم

من ناحيته، دعا رئيس مجلس «الدوما» الروسي، فياتشيسلاف فولودين، قوات «فاغنر» إلى اتخاذ القرار الصائب الوحيد المتمثل بالوقوف مع الشعب وحماية أمن ومستقبل الوطن، وتنفيذ أوامر القائد الأعلى للجيش الروسي.

وقال فولودين إنّه «لا يزال بإمكان مقاتلي فاغنر نزع أسلحتهم لتجنّب العقاب».

أهمية المناطق الروسية التي سيطرت عليها فاغنر؟

وتقدمت مجموعة «فاغنر» العسكرية في الأراضي الروسية بشكل سريع على وقع التمرد الذي يقوده مؤسس المجموعة يفغيني بريغوجن ضد الجيش الروسي، قبل أن يعلن إعادة مقاتليه إلى قواعدهم «حقنا للدماء».

وروستوف هي أكبر مدينة في جنوب روسيا، وعاصمة منطقة روستوف التي تجاور أجزاء من شرق أوكرانيا ويقطنها مليون شخص. وتقع المدينة على نهر الدون، على بعد ٦٠ ميلا من الحدود الأوكرانية، كما أنها موطن لقيادة

المنطقة العسكرية الجنوبية الروسية، التي يقاتل جيش الأسلحة المشترك رقم ٥٨ ضد هجوم كييف المضاد في جنوب أوكرانيا، وفقا لمعهد دراسات الحرب.

وتعتبر المدينة قريبة من الطريق السريع «M٠٣»، القريب من مدينة سلوفنسك، حيث يربط كييف بخاركيف ويستمر حتى الحدود الروسية بالقرب من روستوف.

وتضم المدينة مركز قيادة مجموعة القوات الروسية المشتركة في أوكرانيا ككل، ومطارا يستخدم في العمليات العسكرية، ما يجعل منها مركزا لوجستيا حاسما للجيش الروسي، وهي تمثل أحد خطوط الإمداد للقوات الروسية المشاركة في حرب أوكرانيا.

ولاحقا، أعلنت فاغنر السيطرة على المنشآت العسكرية في فورونيج، وهي مدينة في جنوب غربي روسيا ضمن الكيان الفدرالي الروسي، عاصمة فورونيج أوبلاست، تبعد حوالي ٥٠٠ كيلومتر عن موسكو، ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة.

والمدينة ليست بعيدة عن الحدود الدولية مع أوكرانيا، ويعبرها نهر يحمل اسم فورونيج قبل اثني عشر كيلومترا من التقائه بنهر دون.

فضلا عن وجود ميناء نهري، فورونيج هي نقطة تقاطع سكك حديدية هامة على الخط موسكو - روستوف-نا-دونو - كييف، ومفرق طريق في نفس الاتجاه (موسكو—على روستوف دون)، وأخيراً بها مطار وجامعة فورنج، ومقر لشركة اليوشن لصناعة الطائرات.

واشنطن بوست: كيف أفلت قائد فاغنر من العواقب ؟

قالت صحيفة واشنطن بوست، إن انتقاد الجيش الروسي أمر غير قانوني في روسيا، فضلا عن إظهار طموحات سياسية، تتحدى الرئيس القوي فلاديمير بوتين، لكن رئيس مرتزقة فاغنر، يفغيني بريغوجين، يتباهى بذلك، ويبدو أنه سيفلت بفعله حاليا على الأقل.

وأوضحت في تقرير أن :معركة بريغوجين، اتخذت منعطفا مروعا هذا الشهر عندما انتهى الأمر بمقاتلي فاغنر والجنود الروس النظاميين إلى تبادل لإطلاق النار بالقرب من باخموت في شرق أوكرانيا، والذي انتهى باعتقال المرتزقة ضابطا برتبة مقدم.

بريغوجين يعلن الولاء الكامل لبوتين، لكنه ألقى أيضا خطابات وعقد مؤتمرات صحفية في جميع أنحاء روسيا في ما يشبه إلى حد كبير جولة حملته الانتخابية، وهو خط أحمر في بلد ينظر فيه إلى أي تحد سياسي على أنه خيانة. وقد دفع هذا العديد من مراقبي روسيا للتساؤل: لماذا يتسامح بوتين مع ذلك؟

ونقلت عن محللين قولهم إنه مع تقدم الحرب في أوكرانيا بشكل سيئ، فقد لا يكون لدى الزعيم الروسي خيار، فإن بريغوجين على الأقل من أشد المؤيدين للحرب وهو يصر فقط على أنها يجب أن تكون أكثر وحشية وفاعلية، من خلال الدعم الكامل للحرب والتعبئة الشاملة للمجتمع الروسي، وربما يكون بريغوجين قد ضمن الأمن لنفسه.

وقال عباس غالياموف، المحلل السياسي وكاتب الخطابات السابق في الكرملين: «لا يمكن للنظام ببساطة أن يتحمل قمع ممثلي المعسكر الوطني، الذي لا يبدو فخورا بالفعل بالرئيس: لقد أطلق العنان للحرب، لكنه لا يزال غير قادر على الفوز بها».

قال غالياموف: «إذا مارسوا ضغوطا على هذا الجزء من الجمهور، فسوف يتحولون إلى معارضة ويقولون: ‹اتضح أن منتقدي بوتين كانوا على حق وأنه تحول حقا إلى ديكتاتور› «.

في حين أن بوتين لم يوبّخ بريغوجين علنا، إلا أن هناك دلائل على أن الرئيس الروسي قد تدخل في وقت سابق

من العام لرسم حدود لبريغوجين وفاغنر.

وتم النظر إلى تعيين فاليري غيراسيموف، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الذي انتقده بريغوجين علنا، كقائد عام للحرب في أوكرانيا بمثابة ضربة لفاغنر. كما أن بريغوجين فقد مصدر قوته البشرية الرئيسي عندما منعته وزارة الدفاع من التجنيد من السجون.

ووفقا لوثائق استخباراتية أمريكية سرية تم تسريبها على منصة الرسائل ديسكورد، فإن بوتين عقد اجتماعا بين بريغوجين وشويغو في شباط/ فبراير لمعالجة نزاع حول إمدادات الذخيرة غير الكافية المزعومة في باخموت.

وقال غالياموف، إن أي حملة قمع ضد بريغوجين تنطوي على خطر اصطفاف مؤيديه مع الحركات الأخرى المناهضة لبوتين، بما في ذلك زعيم المعارضة السياسية المسجون أليكسي نافالني.

وقال: «من الناحية المجازية، فإنه بعد وقت قصير من وجود بريغوجين نفسه في زنزانة بجوار نافالني، سيجد معجبوه أنفسهم على نفس الجانب من المتاريس مثل أنصار الأخير».

وهناك القليل من استطلاعات الرأي حول جاذبية بريغوجين على مستوى البلاد، لكن تقريرا حديثا من Russian Field، وهي وكالة أبحاث مستقلة، ذكر أن ٢٪ من الروس الذين شملهم الاستطلاع سيصوتون لبريغوجين في السباق الرئاسي، مثل نافالني. هذا أعلى من العديد من السياسيين، بما في ذلك شويغو، ولكنه أقل من ٣٠٪ لصالح بوتين.

الغارديان : رئاسة بوتين لم تكن أبداً بهذا الضعف

من جهتها نشرت صحيفة الغارديان البريطانية تحليلاً عنوانه «حتى لو فشلت ثورة فاغنر المسلحة، رئاسة بوتين لم تكن أبداً بهذا الضعف»، رصد أن ما تشهده روسيا من اقتتال داخلي بين فاغنر والجيش، وبغض النظر عن النتيجة التي قد يؤول إليها، يعتبر المؤشر الأبرز على مدى الضعف الذي تمر به سلطة بوتين وقبضته الحديدية.

وبحسب تحليل الصحيفة، يبدو أن سياسة «فرّق تسد» التي اتبعها الرئيس الروسي في تعامله مع جنرالاته ومراكز القوى في الكرملين على مدى أكثر من ٢٠ عاماً، قد وصلت إلى محطتها الأخيرة بهذا التمرد المسلح الذي يقوده بريغوجين، والذي على الأرجح سينتهي بالفشل وبفقدان زعيم فاغنر سلطته على الشركة شبه العسكرية وربما حياته نفسها.

لكن الأمر الذي لا يمكن التكهن به هو ماذا بعد انتهاء هذا «التمرد المسلح» بالفشل؟ كيف ستكون سلطة بوتين وصورته كزعيم مطلق، التي تضررت بشدة بما يحدث بطبيعة الحال. فهل تأخر بوتين في التعامل مع بريغوجين رغم تحذيرات قيادات الجيش؟

إيغور جيركين، القائد السابق للمسلحين الانفصاليين في شرق أوكرانيا، كان قد وجه اتهامات إلى مؤسس فاغنر، زعم فيها أن الإهانات التي وجهها بريغوجين إلى كبار المسؤولين الروس في مقاطع فيديو تمتلئ بالبذاءات، تؤشر إلى أنه يخطط للاستيلاء على السلطة.

وفي الأسابيع الأخيرة، وسَّع بريغوجين قائمة أهدافه من الضباط العسكريين إلى من وصفهم بـ«المهرجين في الميدان القديم» -وهو عنوان إدارة بوتين الرئاسية.

وقالت تاتيانا ستانوفايا، الباحثة غير المقيمة في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إن «هذه التسجيلات إنما تنم عن يأسه»، فهي «محاولة للوصول إلى بوتين بالدعاية، وتخويف السلطات العسكرية من عواقب سياسية».

بينما قالت وكالة بلومبرغ الأمريكية إن المؤسسة الأمنية والسياسية في روسيا باتت تنظر إلى قائد فاغنر على أنه «تهديد متزايد»، ولذلك فهو يعاني من نقص في القوى العاملة والذخيرة في أوكرانيا، بعد أن مُنع من تجنيد نزلاء السجون الذين يمثلون مصدره الأساسي للتجنيد، وحرم من الإمدادات.

بيتر سوسيو:

هل روسيا على شفا حرب أهلية؟

*مجلة(FortyFive-19) الامريكية/ ترجمة :المرصد

فتح جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) ، مساء الجمعة ، قضية جنائية ضد يفغيني بريغوجين ، قائد مجموعة مرتزقة فاغنر ، بعد أن اتهم الجيش الروسي باستهداف قواته ، ثم تعهد بتدمير منافسيه.

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أنه تم إصدار مذكرة توقيف بحق بريغوجين ، حيث زعم أن قواته كانت تتجه نحو روستوف أون دون ، التي تضم مقر القيادة العسكرية الروسية في المنطقة الجنوبية. كما تشرف على القتال في أوكرانيا.

عبر تطبيق المراسلة الاجتماعية Telegram ، نشر بريغوجين مزاعمه بأن قوات الجيش الروسي قصفت المقاولين العسكريين الخاصين (PMCs) بضربات جوية ، ودعا أنصاره إلى الانتفاض ضد الحكومة الوطنية في موسكو.

أعلن بريغوجين عبر Telegram: «هذا ليس انقلابًا عسكريًا ، بل مسيرة عدالة».

وأضاف أنه «يجب وقف الشر الذي تجسده القيادة العسكرية للبلاد» ، واتهم وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو بإصدار الأمر بضربة صاروخية على معسكرات مجموعة فاغنر الميدانية. «سيتم إيقاف هذا الحثالة.»

> يكمن الخطر الكبير في أن روسيا اليوم تحتفظ بأكبر ترسانة نووية في العالم

عودة الكرملين

نفى الكرملين شن هجوم على وحدة المرتزقة ، لكنه قال أيضًا إنه بسبب أفعاله ، تم رفع قضية جنائية. وصفها الكرملين بأنها مبررة. قد يواجه بريغوجين ما بين ١٢ و ٢٠ عامًا في السجن ، حيث أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تصريحات بريغوجين أصبحت أساسًا لبدء القضية الجنائية بتهمة الدعوات إلى تمرد مسلح.

وقال المكتب الصحفي للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عبر بيان إعلامي: «إن تصريحات بريغوجين وأفعاله تشكل فعليًا دعوات إلى نزاع مدني مسلح على الأراضـي الروسية وطعنة في ظهر الجنود الروس الذين يقاتلون مع القوات الأوكرانية الموالية للنازية».

الوضع في العاصمة

تتعامل موسكو مع التهديد على محمل الجد ، حيث تم إرسال الحرس الوطني وشرطة مكافحة الشغب لتوفير الأمن حول المرافق الرئيسية في موسكو ، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والوكالات الحكومية.

ومع ذلك ، فقد تم الإبلاغ أيضًا عن أنه كان أحد أمسيات الجمعة المعتادة في موسكو ، حيث امتلأت الحانات والمطاعم بالزبائن.

تشير تقارير إضافية إلى وجود نقاط تفتيش للشرطة على طريق M-٤ السريع في روسيا ، وتم إرجاع بعض السيارات.

وبحسب ما ورد كان لدى بريغوجين ما يصل إلى ٢٥٠٠٠ جندي تحت إمرته.

الفوضى تساعد أوكرانيا

كما زعمت وسائل إعـلام رسمية روسية أن كييف تستغل الآن استفزازات رئيس مجموعة فاغنر ، وركـزت القوات لشن هجوم بالقرب من مدينة باخموت ، التي استولت عليها وحدة المرتزقة قبل أسابيع فقط.

وقالت وزارة الدفاع الروسية في الساعات الأولى من صباح يوم السبت بالتوقيت المحلي: «الاستفادة من استفزاز بريغوجين بشأن عدم تنظيم الوضع ، يركز نظام كييف قوات من لواء المارينز الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين على توجيه باخموت التكتيكي للقيام بعمل هجومي».

هل بالغ بريغوجين في لعب يده؟

حتى الآن ، كان الأمر عبارة عن قعقعة السيوف من جانب قائد المرتزقة ، لكن من غير الواضح ما إذا كان بإمكانه كسب دعم أوسع داخل الجيش الروسي. في الوقت الحالي ، يمكن أن تكون المواجهة بين مجموعة فاغنر و FSB - لكن المرتزقة قد يكونون

> بريغوجين :هذا ليس انقلابا عسكريا ، بل مسيرة عدالة

متفوقين.

يبدو أن بريغوجين قد تجاوز الحدود في معركته مع البيروقراطية الأمنية الروسية. قالت ربيكا كوفلر ، ضابطة استخبارات سابقة في وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) روسية المولد ، إن جهاز الأمن الداخلي الروسي ، FSB ، فتح تحقيقًا جنائيًا مع بريغوجين ، بعد دعوته إلى تمرد عسكري ، وفقًا للجنة الوطنية لمكافحة الإرهـاب. ، الذي قال أيضًا لـ Fox News Digital أنه قد يبدو أن رئيس مجموعة فاغنر قد ذهب بعيدًا في معركة مع FSB.

وأضاف كوفلر: «يجب أن يكون هذا مصدر إزعاج كبير لبوتين الآن» ، وأشار إلى أن العالم من المرجح أن يراقب الوضع عن كثب. يجب أن يراقب البنتاغون هذه الأزمـة المحتملة بحذر شديد. يجب أن يفكر الرئيس بايدن ، الذي أعاد قبل أيام قليلة فقط التأكيد على أن تهديد روسيا بإطلاق العنان لهجوم هرمجدون نووي حقيقي ، أن يفكر مليًا في كيفية الرد على هذا التهديد. وأشار إلى أن الهزيمة الاستراتيجية لروسيا ستكون شيئًا جيدًا. يجب أن يفكر حقًا في عواقب مثل هذا السيناريو «.

حرب أهلية روسية - سياق تاريخي

جدير بالذكر أن هذا الشهر صادف الذكرى المئوية لانتهاء الحرب الأهلية الروسية ، التي بدأت مع ثورة فبراير عام ١٩١٧ التي أطاحت بالنظام الملكي الذي دام قرونًا. تبع ذلك ثورة أكتوبر في وقت لاحق من ذلك العام ، حيث أطاح البلاشفة بالحكومة المؤقتة ، مما أدى إلى ما يقرب من ست سنوات من الحرب الأهلية.

كلف الصراع عشرات الملايين من الأرواح.

يكمن الخطر الكبير في أن روسيا اليوم تحتفظ بأكبر ترسانة نووية في العالم ، ويمكن أن يبذل الكرملين جهودًا كبيرة للاحتفاظ بالسلطة. وهناك تكهنات منذ أسابيع بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يواجه انقلابًا بسبب الإخفاقات في أوكرانيا.

*بيتر سوسيو ، كبير المحررين في مجلة ١٩FortyFive ، كاتب مقيم في ميشيغان. ساهم في أكثر من أربعين مجلة وصحيفة وموقعًا إلكترونيًا مع أكثر من ٣٢٠٠ مقالة منشورة على مدار عشرين عامًا في مجال الصحافة . يكتب بانتظام عن العتاد العسكري وتاريخ الأسلحة النارية والأمن السيبراني والسياسة والشؤون الدولية.

جاندران نايـر:

يجب أن يستعد الغرب لحساب طال انتظاره

خمسة اتجاهات رئيسية تظهر كيف يتغير العالم

***(موديرن دبلوماسي) -ترجمة المرصد**

إن النظام الدولي ما بعد الغربي متعدد الأقطاب آخذ في الزوال. بينما يتصارع العالم مع الآثار المترتبة على هذا التحول في السلطة ، تتشكل أسس الحساب العظيم.

سوف يتحدى هذا الحساب المعتقدات والهياكل الراسخة التي حافظت على الهيمنة الغربية على العالم على مدى

مئات السنين الماضية ، وكشف على طول الطريق طبيعة استحقاق الغرب المتصور لقيادة نظام التسلل العالمي. ستكون النتيجة النهائية إعادة تقييم مهمة للعلاقات الدولية كما نعرفها.

هذا الحساب العظيم سيكون مدفوعًا بخمسة اتجاهات رئيسية ، والتي تجبر الدول الغربية على مواجهة المستقبل والتكيف معه حيث يجب مشاركة القوة مع البقية في عالم متعدد الأقطاب.

إن الفشل في التعرف على هذه الاتجاهات أو محاولة مقاومتها بقوة قد يشكل مخاطر كبيرة ليس فقط على الغرب نفسه ولكن أيضًا على الاستقرار العالمي. ومع ذلك ، يمكن تجنب الصراعات المستقبلية إذا تم النظر إلى فترة التغيير هذه على أنها فرصة لبناء عالم أكثر إنصافًا ، وليس أزمة تهدد الامتيازات المفضلة والراسخة.

خمسة اتجاهات للنظر فيها

إن المستقبل الذي ينتظر الغرب – الانتقال السلس نحو التعددية القطبية أو فترة عدم الاستقرار والصراع المحتمل – سيعتمد إلى حد كبير على كيفية استجابة صانعي السياسة للاتجاهات الخمسة التالية:

الأول : تفكك رواية التاريخ حتى الآن.

لقد مارس الغرب ، عبر تاريخه الاستعماري ، وأتقن التفسير الانتقائي وسرد الأحداث ، واختار تصوير نفسه على أنه منشئ الحضارة الحديثة وقوة إرشادية خيرة.

هذا يتغير الآن. لقد كسرت تقنيات المعلومات ، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ، احتكار المعلومات والتاريخ الذي كانت تملكه في السابق مؤسسات حراسة البوابات الغربية (شركات الإعلام والجامعات وناشري الكتب وغير ذلك). نتيجة لذلك ، يدرك الناس في جميع أنحاء العالم أن التاريخ لم يعد مقصورًا على التفسير الغربي – بما في ذلك إسقاطه عن الإحسان.

كان أحد المكونات المهمة في ذلك هو فشل الغرب المتكرر في الاعتراف بماضيه غير الكامل. على الرغم من تضخيم الأخطاء المتصورة للآخرين ، فقد التزمت الصمت بشأن لحظاتها البغيضة ، مثل تدمير الرواد الأمريكيين الأوائل لثقافات الأمة الأولى ، أو الاستغلال الأوروبي للقارة الأفريقية ، أو معاملة أستراليا للشعوب الأصلية. إن معالجة هذه الأحداث التاريخية مهمة بشكل خاص لأنها تؤثر على السلوك الحالي ؛ تواجه الدول الغربية أيضًا مشاكل في الاعتراف بالأخطاء والنوايا المعاصرة.

يمكن للدول غير الغربية الآن أن توضح أن بلدانها ومجتمعاتها لها تاريخ طويل لا يوجد فقط على الرغم من التفسير الغربي ، ولكن هذه التواريخ تحتاج إلى استكشافها وفهمها وإخبارها. يجب على الغرب أن يتصارع مع هذا الاتجاه وتداعياته ، بدلاً من الاستمرار في حجبه في حالة إنكار. لنأخذ في الاعتبار الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها الحكومة الهندية لإجبار بريطانيا العظمى على إعادة الكنز المسروق من الهند ، بما في ذلك بعض جواهر التاج.

الاتجاه الثاني : إعادة تقييم النظام الدولي «المستند إلى القواعد».

قد لا يحب صانعو السياسة في واشنطن سماعه ، لكن هذا المفهوم موضع الكثير من السخرية في جميع أنحاء العالم ويُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أداة يستخدمها الغرب للسيطرة على الشؤون العالمية والحفاظ على الهيمنة. هناك استياء كبير يتنامى ضد الدول الغربية نظرًا للانتهاك المتكرر لقواعدها الخاصة ، مما يعني أن شرعية هذا النظام موضع تساؤل على الرغم من جوانبها الإيجابية.

يتزامن مع هذا الإحباط المتزايد حقيقة أن توزيع السلطة عبر المزيد من الدول يغير النظام العالمي الحالي ويخلق فرصًا وتحديات جديدة. لقد احتلت الصين مكانة أكثر بروزًا ، حيث قدمت المنافع العامة العالمية مثل صنع السلام ومعالجة تغير المناخ بطريقة لا ترغب الدول الغربية أو لا تستطيع القيام بها.

وبالمثل ، بدأت الهند في تأكيد نفسها ، شأنها في ذلك شأن الدول الصغيرة الأخرى ، مثل الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا .

مع تحديد المزيد من الدول لمساراتها في القرن الحادي والعشرين ، يجب على الغرب أن يدرك أن ميزان القوى الدولي قد تغير. لا يمكنها الاستمرار في فرض إرادتها على الآخرين - إن صعود الصين ودول أخرى دليل على ذلك. يجب على الغرب أن يتصالح مع هذا الواقع الجديد وأن يدرك أن هناك حاجة إلى نهج جديد وأكثر براغماتية ومتعدد الأقطاب ، حيث تنتهج الدول سياسات خارجية ملتزمة بالتعايش ، مدفوعة بمصالحها الخاصة بدلاً من الانحياز إلى «جانب واحد» «أو الآخر.

ثالثًا : كشف القناع عن عمليات «حفظ السلام» الغربية.

على الرغم من تصوير نفسها على أنها الضامن للأمن العالمي ، فإن الكثير من العالم ينظر الآن إلى الولايات المتحدة - وأوروبا إلى حد أقل ، على أنهما يستفيدان من الحرب بدلاً من الاهتمام بتعزيز السلام الحقيقي. إن المجمع الصناعي العسكري الغربي - ولا سيما الولايات المتحدة - قوي للغاية لدرجة أنه أصبح معروفًا الآن أنه يقود السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى الحد الذي يديم الصراعات وبالتالي يستفيد من الحرب.

في الوقت الحاضر ، تقود الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي ، حيث تنفق أمريكا على الدفاع أكثر مما تنفقه الدول العشر التالية مجتمعة. ومن المعروف أيضًا أن ما يقرب من نصف ميزانية البنتاغون يذهب إلى متعاقدين من القطاع الخاص كل عام ، ويتبرع المجمع الصناعي العسكري بملايين الدولارات لسباقات الكونجرس الأمريكي ، مما أدى إلى الاستيلاء على الدولة وزيادة كبيرة في ميزانيات الدفاع.

أدرك بقية العالم أنه لا يمكن الوثوق بالغرب وحده لقيادة جهود السلام العالمية ، خاصة إذا كان جزء كبير من اقتصاداته موجهًا للاستفادة من الصراع. في ضوء ذلك ، يحدث تغيير إيجابي ، حيث توسطت الصين في اتفاقيات سلام رائدة - بين المملكة العربية السعودية وإيران ، على سبيل المثال - في حين أن قادة العالم مثل إندونيسيا جوكو ويدودو ، ونارييندرا مودي في الهند ، والبرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا. قرارات للنزاعات الحديثة.

الاتجاه الرابع: الإطاحة بالبنية المالية الغربية الفوقية.

إن استخدام الغرب لقوته المالية على نطاق واسع لتحقيق مكاسب وأغراض جيوسياسية ليس سرًا كبيرًا - يتحدث صانعو السياسة والخبراء علنًا عن «تسليح التمويل» وفرض عقوبات على الدول التي لا تمتثل للنوايا الغربية. وبالمثل ، فإن قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على تجميد وحتى مصادرة احتياطيات الدول ذات السيادة - أفغانستان وفنزويلا وروسيا - تسببت في حدوث موجات من الصدمة في جميع أنحاء العالم.

بسبب هذا وسجل الغرب الخاص من الجشع المالي وسوء التصرف - الذي أدى إلى أزمات مدمرة مثل الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والانهيار الأخير لبنك وادي السيليكون ، الذي كان له أصداء عالمية - عدم الثقة في الغرب ورفضه. الهياكل المالية تنمو.

الجهود جارية الآن لتفكيك الامتياز الباهظ الممنوح للولايات المتحدة من خلال عملتها. إن إلغاء الدولرة يحدث

كثيرًا ، حيث انخفضت حصة العملة من الاحتياطيات العالمية إلى ٤٧ في المائة العام الماضي ، مقابل ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠١. بالإضافة إلى ذلك ، تبحث البلدان عن بدائل لنظام سويفت، والتي تم استخدامها أيضًا للمساعدة في العقوبات الغربية وبالتالي أزعجت الغالبية العالمية. مع اكتساب البلدان ذات العملات المستقرة تأثيرًا ، يظهر نظام اقتصادي متعدد الأقطاب يعيد تشكيل التحالفات الجيوسياسية والدبلوماسية الاقتصادية وتوازن القوى داخل المؤسسات الدولية. قد يمنح هذا التغيير الدول النامية مرونة أكبر في إدارة عملاتها وسياساتها النقدية ويحد من قدرة الغرب على فرض عقوبات من جانب واحد. علاوة على ذلك ، تجاوزت دول البريكس مؤخرًا مجموعة الدول السبع من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، مما يشير إلى إعادة توزيع القوة الاقتصادية ويلمح إلى مستقبل من التعاون في التجارة والاستثمار والبنية التحتية والمساعدة الإنمائية.

خامساً ، وأخيراً ، هناك الانهيار الملحوظ في مصداقية الصحافة الغربية.

يأتي هذا في منعطف حرج ، حيث أدت أوجه القصور المتكررة في السنوات القليلة الماضية إلى زيادة الوعي العالمي بدور الإعلام الغربي في إدامة الجوانب المفضلة للغرب في النظام العالمي الحالي - غالبًا على حساب الدول الأخرى.

على سبيل المثال ، أدى تقريع الصين المستمر في عناوين الأخبار الغربية إلى تكريس رواية غير منتجة ومثيرة للخوف عن بكين باعتبارها تهديدًا لمواطنيها والعالم بأسره. لقد تم حشد السياقات الجيوسياسية لهونج كونج وتايوان ، على الرغم من تعقيدها ، بشكل خاص وانتقائي لدفع رواية «نحن ضدهم» ، بدلاً من تشجيع التفاهم بين الغرب والصين.

وبالمثل ، فإن التغطية الأحادية الجانب بشكل كبير للنزاع الأوكراني تتجاهل بانتظام التعقيدات الجيوسياسية الوطنية والإقليمية في العلاقة الروسية الأوكرانية الطويلة الأمد وتاريخ توسع الناتو في أوروبا. إن الافتقار إلى التقارير حول تفجير نورد ستريم ، الذي يعتقد الكثيرون أنه ارتكبه أمة غربية - مع التقارير التي تدعم هذا الادعاء - هو فجوة صارخة ساهمت في انعدام الثقة في وسائل الإعلام الغربية من غير الغربيين والغربيين. القراء على حد سواء. بعد أشهر فقط ، اعترفت الصحافة الغربية بهدوء بالذنب الغربي المحتمل ، أو على الأقل المعرفة.

علاوة على ذلك ، أدت التغطية غير الكافية والمتحيزة للنزاعات غير الغربية ، مثل تلك الموجودة في اليمن وميانمار وفلسطين ، إلى اتهامات عالمية بالإهمال والتحيز وحتى العنصرية .

ختاما

تحتاج الحكومات الغربية التي تعمل في غرفة الإنكار إلى التواصل مع أصدقائها في جميع أنحاء العالم وإدراك ما هو واضح للجميع باستثناء أنفسهم: أن العالم ليس كما كان في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد انتهت الطرق القديمة ، والغرب ببساطة لا يملك القوة السياسية والمالية ، ناهيك عن الشرعية الدولية ، كما فعل في السابق. يجب على الدول الغربية أن تتكيف مع هذه البيئة الدولية المتغيرة ، بدلاً من الإصرار بعناد على العمل كالمعتاد. إن عدم القيام بذلك سيجعل العالم مكانًا أكثر خطورة ويقوض مصداقية وتأثير الغرب أكثر.

*جاندران ناير هو المؤسس والرئيس التنفيذي للمعهد العالمي للغد (GIFT). وهو مؤلف كتاب Dismantling Global White Privilege: Equity for a Post-Western World .

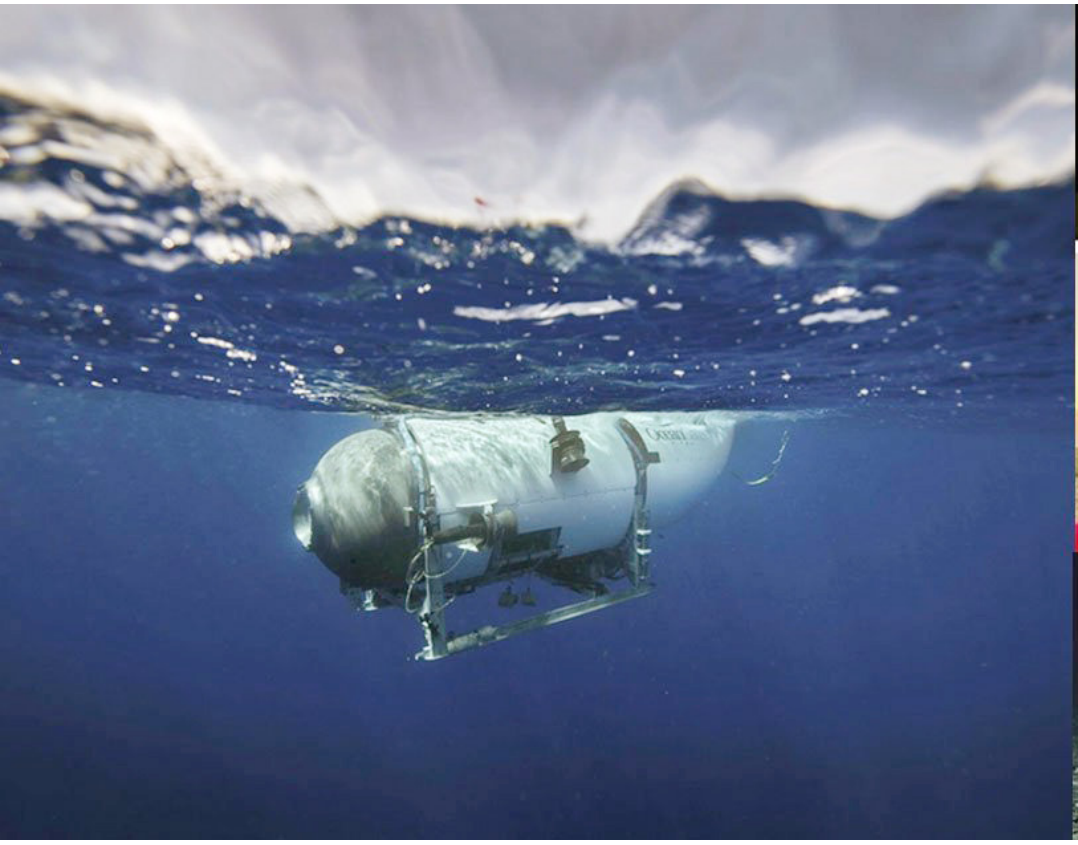

"الانبجار" وراء مأساة الغاطسة "تيتان"

طبيعة الحطام تشير إلى وقوع «انبجار كارثي».. كان هذا الإعلان من جانب خفر السواحل الأمريكي هو الفصل الأخير في مأساة الغواصة «تيتان» التي أودت بحياة ركابها الخمسة، فماذا يعني الانبجار؟

كانت مركبة غطس آلية أرسلتها سفينة كندية في إطار جهود إنقاذ دولية قد رصدت الخميس ٢٢ يونيو/حزيران، حطام الغواصة تيتان المفقودة منذ يوم الأحـد. وقال الأدميرال في خفر السواحل الأمريكي جون موجر، إن بقايا الغواصة تيتان، التي فقدت الاتصال مع سفينة الدعم بعد مضي نحو ساعة و٤٥ دقيقة فيما كان ينبغي أن تكون رحلة هبوط لمدة ساعتين، تم رصدها في قاع المحيط على بعد نحو ٤٨٨ متراً من مقدمة حطام السفينة تيتانيك، وعلى عمق أربعة كيلومترات من سطح الماء.

والخمسة الذين توفوا هم ستوكتون راش مؤسس شركة (أوشن غيت اكسبيدشنز) المشغلة للغواصة ورئيسها التنفيذي الذي كان يقود الغواصة أيضاً، وهيميش هاردينج (٥٨ عاماً) الملياردير والمستكشف البريطاني، ورجل الأعمال من أصل باكستاني شهزاده داود (٤٨ عاماً) وابنه سليمان (١٩ عاماً)، والاثنان مواطنان بريطانيان، والمستكشف وعالم المحيطات الفرنسي بول هنري نارجوليه (٧٧ عاماً).

كان من المفترض أن تستمر الرحلة نحو حطام تيتانيك لمدة ١٠ ساعات، لكنها انتهت بمأساة شهدت مصرع جميع الركاب الخمسة على متن الغاطسة المفقودة في انبجارٍ كارثي.

وتأكّدت وفاتهم الخميس ليُسدَل الستار على عملية بحث عن الناجين استمرت أسبوعاً كاملاً وراقبها العالم بأسره.

كانت البحرية الأمريكية قد رصدت صوتاً يطابق صوت

الانبجار في يوم الأحد ١٨ يونيو/حزيران، وهو يوم فقدان الغاطسة. فيما عثرت فرق البحث على شظايا من الغاطسة تيتان منذ ذلك الحين، مما يؤكد أن ركابها قد لقوا حتفهم.

ومع ذلك، تظل هناك العديد من الأسئلة المطروحة بالتزامن مع استمرار السلطات في البحث عن الحطام.

إذ تدور التساؤلات حول توقيت حدوث الانبجار، والخطأ الذي أصاب الغاطسة على وجه التحديد.

وإليكم ما نعرفه حتى الآن.

يُشير مصطلح الانبجار تحت الماء إلى انهيار المركبة البحرية المفاجئ نحو الداخل، ويحدث الانبجار بعد تعرُّض المركبة لضغط مهول عند الأعماق التي تغوص في اتجاهها.

ولم يتضح بعدُ موقع أو عمق تيتان عندما حدث الانبجار، لكن حطام تيتانيك يستقر على عمق يصل إلى نحو ٤٠٠٠ متر تحت سطح البحر. بينما كانت الغاطسة قد قطعت ساعةً و٤٥ دقيقة من رحلة نزولها التي تستمر لنحو ساعتين، وذلك قبل أن تفقد اتصالها بالسطح.

وفي ذلك العمق الذي تستقر عنده تيتانيك، تصل قوة الضغط إلى نحو ٥٦٠٠ رطل لكل بوصة مربعة، أي ما يعادل أضعاف الضغط الذي نتعرض له عند سطح البحر بحسب ريك موركار، مدير التدريب الوطني بالرابطة الوطنية للغوص في الكهوف.

فيما قالت آيلين ماريا مارتي، الضابطة البحرية السابقة وأستاذة جامعة فلوريدا الدولية، إن الانبجار الكارثي يحدث «بسرعةٍ رهيبة» وفي غضون جزءٍ من الملي ثانية.

وأوضحت لشبكة CNN الأمريكية: «ستنهار الغاطسة بأكملها قبل أن يدرك الأفراد داخلها وجود مشكلةٍ من الأساس. ومن بين مختلف الطرق التي يمكن أن يفارق المرء الحياة بها، تُعد هذه الطريقة غير مؤلمة».

> **انتهت الرحلة بمصرع جميع الركاب في انبجار كارثي**

واستبعد الخبراء من ناحيتهم النجاح في استعادة أي من الجثث. إذ قال حرس السواحل الأمريكي يوم الخميس، إنه سيواصل البحث في محاولة لاستعادة ما يمكن انتشاله، لكنهم حذروا من أن «البيئة لا ترحم على الإطلاق عند قاع البحر في الأسفل».

وظهر بصيص أمل صغير بعد انتشار تقارير في يوم الثلاثاء ٢٠ يونيو/حزيران، تقول إن فرق البحث سمعت صوت طرقات كل ٣٠ دقيقة. لكن الفرق عجزت عن تحديد مصدر الضجيج.

وكانت الغاطسة مزودة بمخزون أوكسجين يكفي لـ٩٦ ساعة فقط، مما أدى إلى تحديد يوم الخميس باعتباره الموعد النهائي لتحديد موقع الغاطسة وانتشالها. وبحلول يوم الخميس، أكّدت السلطات أن الغاطسة قد انبجرت بالفعل، ونفت وجود ارتباط بين أصوات الضجيج وموقع العثور على الحطام كما هو واضح.

ومن ناحيته، قال مسؤول بارز في البحرية الأمريكية لشبكة CNN، إن أصوات الضجيج كان مصدرها هو الحياة البحرية الطبيعية على الأرجح، أو ربما الأصوات الصادرة عن السفن والمركبات البحرية الأخرى المشاركة في جهود الإنقاذ.

لماذا انبجرت الغاطسة تيتان؟

انطلقت تيتان من سفينتها الأم «بولار برينس» متجهةً نحو بقايا السفينة تيتانيك. لكن الاتصالات انقطعت بعدها بساعة و٤٥ دقيقة، عندما كانت الغاطسة قريبة من قاع رحلتها على الأرجح.

وعند عمق كهذا، يُصبح أي جسم -حتى جسم الإنسان- خاضعاً لضغط ماء أقوى بـ٣٠٠ ضعف من ضغط الغلاف الجوي للأرض. ولا نتعرض عند السطح إلا لضغط يعادل

١٤٫٧ رطل لكل بوصة مربعة، بينما كان على الغاطسة تيتان أن تتحمل ضغطاً يصل إلى ٥٥٠٠ رطل لكل بوصة مربعة عند ذلك العمق.

وكانت الغاطسة تيتان مصممةً لتحمُّل هذا القدر من الضغط بفضل وجود قبتين قويتين من التيتانيوم على طرفي هيكلها. كما ربطت بين القبتين أسطوانة من ألياف الكربون بسُمك يبلغ ١٢٫٧ سم. وتقول التقارير إن الغاطسة كانت تخضع لفحوصات سلامة صارمة قبل كل عملية غوص، وذلك لضمان عدم وجود أي أوجه خلل أو صدوعٍ في هيكلها.

وتُعَدُّ ألياف الكربون من المواد غير المألوفة لغاطسات المياه العميقة، إذ إنها أضعف من مواد الفولاذ الصلب أو التيتانيوم التي تُستخدم في صنع المركبات البحرية عادةً.

وكان اختيار ألياف الكربون محسوباً بواسطة مؤسس OceanGate ستوكتون راش، الذي آمن بأن المادة قابلة للغوص في المياه العميقة بدرجةٍ أكبر من المتعارف عليه. وتطفو ألياف الكربون بطبيعتها بعد تجاوز عمق ٢٠٠٠ متر، عكس المعادن، مما يعني أن تيتان كانت أخف وزناً وأرخص تكلفة من الغاطسات السابقة.

ولتعويض ضعف المادة المُستخدمة، تم تجهيز تيتان بـ«نظام مراقبة فوري لصحة الهيكل». ويستطيع هذا النظام نظرياً أن يرصد أي تشوهات، أو شقوق، أو صدوع بسرعةٍ تكفي الطاقم حتى يحاول تنفيذ عملية صعود طارئة.

انفجار تايتان من الداخل

لكن هامش الخطأ ضئيل للغاية في مثل هذه الأعماق. وإذا انهار أحد أجزاء هيكل الغاطسة وسمح بدخول الماء؛ فسيكون الضغط مهولاً وستكون سرعة السائل المندفع كبيرةً للغاية بدرجةٍ ربما تُمزِّق الركاب في غضون أجزاء من الثانية، وذلك بغض النظر عن وجود نظام المراقبة من عدمه.

حيث اقترحت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية أن ما أصاب الغاطسة تيتان قد حدث بسرعة مهولة على الأرجح، بحسب تقرير لصحيفة The Independent البريطانية. وربما ظهرت ادعاءات لاحقة قالت إن المنقذين سمعوا «أصوات نقر» منتظم كل ٣٠ دقيقة. لكن المصادر العسكرية صرحت للصحيفة الأمريكية بأن منظومةً أمريكية شديدة السرية -تستخدمها البحرية لرصد الغواصات المعادية- رصدت صوت الانبجار بعد فترة وجيزة من انقطاع الاتصال بـ«تيتان».

فما السبب وراء انهيار هيكل الغاطسة بهذه الطريقة؟ ربما تكمن بعض الإجابات في قضية جنائية رفعها أحد الموظفين البارزين السابقين في OceanGate ضد شركته.

> **هناك العديد من الأسئلة المطروحة بالتزامن مع استمرار السلطات في البحث**

شكوك بشأن معايير السلامة في هيكل وكُوّة تيتان

«حان الآن وقت التطرق إلى العناصر التي ربما تمثل خطراً على سلامة العاملين. وقد تم رفض التعبير الشفهي عن (هذه المشكلات) في عدة مناسبات، ولهذا أشعر الآن بأن عليّ إعداد هذا التقرير من أجل ترك سجل رسمي بالوضع».

هذا هو ما كتبه مدير العمليات البحرية السابق في الشركة، ديفيد لوكريدج، يوم ١٨ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٨. وورد التقرير في شكوى قدمها المحامون نيابةً عن لوكريدج خلال معركته القضائية ضد شركة السياحة في أعماق البحار.

وزعمت الدعوى القضائية أن «مشكلات مراقبة الجودة في الغاطسة الجديدة أُثيرت من قبل بالفعل، وذلك نتيجة وجود عيوب واضحة على مدار عملية البناء». كما أشارت الدعوى إلى أنه لا توجد أي غاطسة مصنوعة من ألياف

الكربون نجحت في بلوغ عمق ٤٠٠٠ متر.

واعترف راش لمجلة GeekWire الأمريكية بعدها بأن هيكل الغاطسة تيتان «ظهرت عليه علامات الكلال الدوري»، مما يعني أنه تعرض للإجهاد نتيجة التغييرات المتكررة في مستوى الضغط. وتأخرت الرحلات المتجهة إلى تيتانيك آنذاك حتى يتم حل تلك المشكلات.

وشكك لوكريدج كذلك في نظام المراقبة الفوري، الذي كان يعتقد أنه يُظهر العيوب قبل وقتٍ قصير للغاية من انهيار العنصر المعطوب، أي «قبل الانبجار بأجزاء من الثانية» فقط على الأرجح. وتزعم القضية أن لوكريدج ضغط من أجل اختبار الهيكل بقوةٍ أكبر، لكن طلبه قُوبل بالرفض.

والأسوأ من ذلك أن الدعوى القضائية زعمت أن كُوة تيتان المنفردة كان مرخصاً لها باحتمال الضغط حتى ١٣٠٠ متر فقط، لكن شركة OceanGate «رفضت أن تدفع» تكلفة كوة حاصلة على ترخيص النزول إلى عمق ٤٠٠٠ متر.

وأوضح المحامون: «لن يُدرك الركاب الذين دفعوا هذا الأمر ولن يتم إخطارهم بأشياء، منها أن هذا التصميم تجريبي، أو أنه لم يخضع لاختبارات غير إتلافية على الهيكل، أو أن هناك بعض المواد الخطرة القابلة للاشتعال التي تم استخدامها داخل الغاطسة».

وتبلغ تكلفة الرحلة السياحية الاستكشافية إلى حطام تيتانيك، التي تنظمها «أوشن جيت» منذ ٢٠٢١، ٢٥٠ ألف دولار للشخص الواحد، وذلك بحسب الموقع الإلكتروني للشركة.

وأصدرت شركة أوشن جيت بياناً قالت فيه إن «هؤلاء الرجال كانوا مستكشفين حقيقيين يتشاركون روح المغامرة المميزة، والشغف الشديد باستكشاف محيطات العالم وحمايتها... قلوبنا مع هذه النفوس الخمسة ومع كل فرد من أفراد أسرهم خلال هذا الوقت المأساوي».

ويرقد حطام تيتانيك، التي ارتطمت بجبل جليدي وغرقت في أول رحلة لها عام ١٩١٢ متسببة في غرق أكثر من ١٥٠٠، على بعد ١٤٥٠ كيلومتراً تقريباً شرقي مدينة كيب كود بولاية ماساتشوستس الأمريكية و٦٤٠ كيلومتراً جنوبي مدينة سانت جونز في مقاطعة نيوفاوندلاند بكندا.

لكن التساؤلات بشأن السلامة التي توفرها تيتان كانت قد أثيرت في ٢٠١٨ خلال ندوة لخبراء صناعة الغواصات وفي دعوى قضائية رفعها رئيس العمليات البحرية السابق في «أوشن جيت»، وتمت تسويتها في وقت لاحق من ذلك العام.

كما خيمت إلى حد كبير، التغطية الإعلامية العالمية المكثفة لعملية البحث على الاهتمام بتغطية تداعيات كارثة بحرية أكبر بكثير نجمت عن غرق قارب مهاجرين قبالة سواحل اليونان الأسبوع الماضي، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص.

> **استبعد الخبراء من ناحيتهم النجاح في استعادة أي من الجثث**

إذ لا تزال الأطراف المعنية بغرق سفينة المهاجرين قرب سواحل اليونان تتنصل من المسؤولية، وتتبادل الاتهامات بشأن الكارثة المروعة التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ شخص، وأعادت أخطر طريق للهجرة إلى دائرة الضوء عندما غرق قارب مزدحم بالمهاجرين الحالمين بجنة أوروبا القاتلة.

فالقارب المخصص للصيد انقلب وغرق في وقت مبكر من صباح الأربعاء ١٤ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، على بعد نحو ٥٠ ميلاً (٨٠ كيلومتراً) من بلدة بيلوس الساحلية بجنوب اليونان، وكان يحمل على متنه ما بين ٤٠٠ و٧٥٠ شخصاً مكدسين على متن قارب الصيد الذي يتراوح طوله بين ٢٠ و٣٠ متراً.

*رويترز-فرانس بريس-عربي بوست

د. رغدة البهي:

أبعاد تصاعد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط

تكنولوجيا واعدة

*انترريجيونال للتحليلات الستراتيجية

فرض الذكاء الاصطناعي نفسه بقوة في العالم أجمع بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة؛ ما جعل العديد من الدول تتسابق نحوه، وهو الأمر الذي دفع كثيراً من دول المنطقة إلى اتخاذ خطوات جادة تعكس حجم اهتمامها بهذا المجال، وهو الأمر الذي انعكس في إقرار استراتيجيات للذكاء الاصطناعي، وضخ مليارات الدولارات في هذا المجال، واستحداث المؤسسات المتخصصة للإشراف على عمليات التدريب والتأهيل، وغير ذلك. وفي المقابل، فإن تلك الجهود تواجه تحديات جمة، وخاصةً مع تعدد الإشكاليات الأخلاقية التي يُثيرها الذكاء الاصطناعي، وغياب القوانين الشاملة المنظمة لاستخداماته، وتنامي استخدام التنظيمات الإرهابية لتقنياته، وغير ذلك.

سمات رئيسية

يمكن الوقوف على عدد من السمات الأساسية لأهم القوى الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط من خلال النقاط التالية:

١- تعدد القوى الفاعلة:

تبعاً لمؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي ٢٠٢٠ الذي طورته مؤسسة "أكسفورد إنسايتس" (Oxford Insights)، احتلت كل من الإمارات وإسرائيل وقطر والسعودية والبحرين وعمان ومصر المراكز الـ١٦، والـ٢٠، والـ٣٧، والـ٣٨، والـ٤٣، والـ٤٨، والـ٥٦ على الترتيب. وتُقدِّر شركة (PWC) أن من المتوقع أن يحقق الشرق الأوسط ٢٪ من إجمالي الفوائد العالمية للذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٣٠ (٣٢٠ مليار دولار). ومن المتوقع أن تعود أهم المكاسب على السعودية؛ حيث من المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بأكثر من ١٣٥/٢ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ (١٢/٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وذلك مع الأخذ في الاعتبار اتساع وتنوع منطقة الشرق الأوسط غير المتجانسة على الصعيد التكنولوجي؛ ففي الوقت الذي تتصدر فيه بعض دول المنطقة في العديد من مؤشرات التكنولوجيا عالمياً، تكثف دول أخرى جهودها لتحسين قدراتها التكنولوجية بخطوات متسارعة. وفي هذا السياق، خلص البنك الدولي في تقريره المعنون "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وإيجاد فرص عمل؟" إلى وجود ما يشبه المفارقة الرقمية التي تشهدها دول الشرق الأوسط.

٢- تنوع استراتيجيات الذكاء الاصطناعي:

وفقاً تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي، فإن كثيراً من دول الشرق الأوسط حققت قفزات في اتجاه جني فوائد الذكاء الصناعي، لا سيما بعد أن أطلق كثير منها استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي؛ حيث أطلقت السعودية "الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الصناعي"؛ كي تتضمن خطة طموحة لدمج تقنيات الذكاء الصناعي وتحليل البيانات في جميع القطاعات الاقتصادية، وتدريب ما يصل إلى ٢٠ ألف متخصص بحلول عام ٢٠٣٠. وتمتلك دولة الإمارات استراتيجية وطنية للذكاء الصناعي تم التوقيع عليها في أكتوبر ٢٠١٧. وتُحدِّد تلك الاستراتيجية مجموعة من المبادرات الحكومية التي سيتم الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٣١.

وذلك في الوقت الذي تتولى فيه البحرين تسخير الذكاء الصناعي لحساب أشجار النخيل فيها ولتحديد الإنتاج الزراعي بشكل أكثر كفاءةً، كما أطلقت مصر "الاستراتيجية الوطنية للذكاء الصناعي" في يوليو ٢٠٢١، التي تتركز على ٣ محاور أساسية هي: التعليم، والتدريب، والاستفادة العملية من حجم البيانات، ثم إتاحتها للقطاع الخاص للاستفادة منها وفقاً لأهميتها لكل قطاع.

٣- احتدام التفاوت على صعيد التقنيات العسكرية الحديثة:

طوَّرت إسرائيل مؤخراً تكنولوجيا جديدة تُمكِّن جنودها من الرؤية عبر الجدران باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي تحتل فيه موقع الصدارة. ولا شك في ريادة بعض الشركات الإسرائيلية، لا سيما شركة "أنظمة رفائيل الدفاعية المتقدمة"، بجانب الريادة في الصواريخ البحرية، وأنظمة الدفاع الجوي، والطائرات المُسيرة، والطائرات الحربية مثل إف-٣٥، وغير ذلك. وعلى صعيد آخر، أضحت إيران لاعباً بارزاً في سوق الطائرات العسكرية المُسيرة، وقد أضحت قادرة على الإنتاج

المتسلسل للصواريخ الباليستية القادرة على إصابة الأهداف بدقة متناهية.

كما تتعدد إنجازات شركات الصناعات الدفاعية التركية على صعيد تطوير وصناعة أنظمة عسكرية حديثة ومتطورة تُدخِل الجيش التركي في "نادي جيوش المستقبل الذكية"؛ فقد نجحت شركة أنظمة الدفاع والمعلومات التركية "BITES" في تطوير أنظمة رقمية حديثة تحمل اسم (ATOK) بما يلبي احتياجات الجنود عبر أنظمة رقمية تعرض الموقع الدقيق للجندي وحالته الصحية والتغيرات اللحظية في ساحات المعارك. وقد أضحت طائرات تركيا المُسيرة المعروفة باسم "بيرقدار" من أهم صيحات التصنيع الحربي التركي، لا سيما مع استخدام القوات الأوكرانية لها.

٤- تنامي حجم الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي:

بلغ الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط نحو ٣٢٠ مليار دولار، وبخاصةٍ مع تزايد اهتمام الحكومات ومختلف الشركات بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة، وبالتبعية ضرورة التحول نحو الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن يتراوح النمو السنوي في مساهمة الذكاء الاصطناعي بين ٢٠٪ و٣٤٪ سنوياً في المنطقة، خاصةً مع نمو ملحوظ في الإمارات، تليها السعودية، نظراً إلى استثماراتهما النسبية في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مقارنةً ببقية دول المنطقة؛ حيث تحتل الدولتان مكاناً ضمن أفضل ٥٠ دولة في العالم على مؤشر الابتكار العالمي من حيث القدرة على الابتكار ومخرجاته.

تحديات التوسع

تواجه دول الشرق الأوسط جملة من التحديات تُقوِّض التوسُّع في استخدام الذكاء الاصطناعي بالنظر إلى النقاط التالية:

١- توظيف التنظيمات الإرهابية للذكاء الاصطناعي:

لا يقتصر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي – بما تقدمه من إمكانات هائلة– على الدول والجيوش النظامية بطبيعة الحال؛ إذ يمكن لمختلف التنظيمات الإرهابية استخدام التقنيات نفسها؛ لجملة من الأسباب؛ يأتي في مقدمتها قدرتها على توفير المعلومات التي يصعب الوصول إليها، مع تجنُّب الكشف عن بعض الخلايا النائمة وفرق الاستطلاع التابعة لها، بجانب تراجع تكلفتها، وقدرتها على القيام بالعمليات بكفاءة وسرعة دون الكشف عن هوية مستخدميها؛ ما يجعلهم في مأمن من إمكانية رصدهم وتعقُّبهم.

وفي هذا الإطار، يبرز توظيف التنظيمات الإرهابية للدرونز والمركبات الذاتية القيادة، لا سيما السيارات والشاحنات الصغيرة في الهجمات الإرهابية بمنطقة الشرق الأوسط التي أصبحت واحدة من أكثر المناطق التي يتجلَّى فيها استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الذكية، لا سيما الطائرات المُسيَّرة وبعض أجهزة التوجيه والتحكم والرؤية، وهو ما يبرز على صعيد حزب الله اللبناني، وحركة الحوثيين في اليمن، وتنظيم داعش؛ فقد هُوجِمت قاعدتا حميميم وطرطوس العسكريتين الروسيتين بسربَي طائرات مسيرة، بينما تُستخدم المُسيَّرات بشكل مستمر بواسطة حركة الحوثيين في الهجوم على مصالح حيوية وأهداف عسكرية ومدنية بالسعودية، كما استُخدم زورق ذاتي القيادة لاستهداف مصفاة نفطية خاصة بشركة أرامكو السعودية على ساحل البحر الأحمر.

٢- تعدد الإشكاليات التقنية والأخلاقية:

حدَّد التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات المعنون "الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام" أبرز التحديات التي يجب على الدول أخذها في الاعتبار عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كالثقة الأساسية بالنماذج وشفافيتها؛ إذ لا يتضح في الغالبية العظمى من الحالات كيف تصل نماذج التعلم العميق إلى استنتاجاتها، كما قد تكون النماذج غامضة وغير شفافة للغاية، وقد تسفر عن تحيُّزات ذات نتائج عكسية.

إذ تُجسِّد تلك التحديات مزيجاً من الإشكاليات التقنية والمبادئ الأخلاقية ومنظومات القيم التي تستلزم من بعض الدول العربية حواراً شفافاً لبناء الثقافة المجتمعية تجاه الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، مع بيان حدود الاستفادة منه، وكيفية التعامل مع نتائجه غير المقصودة؛ فمع إعلان دول بالمنطقة عن خطط لاستخدام الروبوتات في بعض المرافق للكشف عن وجوه المجرمين المطلوبين، تزداد أهمية الوقوف على القضايا الأخلاقية الحالية باستخدام برامج التعرُّف على الوجه، ووضع سياسات مناسبة لمعالجتها. وقد تتضمن اللوائح المقترحة فرض التزام قانوني للحصول على بيانات بعينها.

إذ لا يمكن إغفال تكلفة الذكاء الاصطناعي المرتفعة، وعدم قدرته على اتخاذ القرارات باستخدام العاطفة التي لا غنى عن الانسياق وراءها في بعض الحالات، لا سيما في حالة القرارات الجماهيرية، كما لا يمكنه ابتكار حلول فريدة للتحديات السياسية بسبب افتقاره إلى الإبداع؛ إذ سيختار الذكاء الاصطناعي الأفضل في ظل الظروف المتاحة إلى أن يتعلم قراءة وفهم المشاعر الإنسانية، ويظل قراره النهائي رهناً بحجم وجودة البيانات التي يمتلكها من ناحية، وخلوها من التحيزات السياسية من ناحية ثانية؛ فالتحيز ليس مجرد مشكلة اجتماعية أو ثقافية فحسب.

وقد تؤدي عيوب التصميم أو البيانات الخاطئة وغير المتوازنة التي يتم إدخالها في الخوارزميات، إلى قرارات متحيزة يُجانِبها الدقة؛ فقد يُعِيد الذكاء الاصطناعي إنتاج التحيُّز القائم على العِرق والجنس والعمر الموجود بالفعل في المجتمع، وقد يزيد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

٣- غياب القوانين الشاملة المُنظِّمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي:

تتزايد أهمية إنشاء بنية تحتية أخلاقية لتنظيم الذكاء الاصطناعي مع زيادة استخدامه؛ فكثير من الدول العربية لم تَسُنَّ بعدُ قانوناً شاملاً يستهدف تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وإن قطعت أخرى أشواطاً في إقرار بعض المبادئ الاسترشادية على شاكلة دولة الإمارات؛ فقد أصدر مختبر الذكاء الاصطناعي في دبي الذكية مجموعة من مبادئ الذكاء الاصطناعي غير المُلزِمة والمبادئ التوجيهية الأخلاقية، وهي المبادئ التي شملت الإنصاف (كي تكون البيانات متنوعة وممثلة للسكان المتضررين)، وتجنُّب التحيز غير التشغيلي (للتخفيف من التحيُّزات المتأصلة في مجموعات البيانات والكشف عنها)، والمساءلة (كي لا تقع المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي على عاتق النظام نفسه، بل على عاتق من يُصمِّمونه). ومع ذلك، تزداد أهمية وجود تنظيم ملزم لتشجيع الاستخدام المبتكر للذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر الناجمة عنه دون تقويض التطورات المحتملة.

٤- التأثير في فرص العمل وهياكل الوظائف:

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، على تعدُّدها، تفرض مزيداً من التحديات على أسواق العمل؛ ففي اتجاه مضاد

للقرارات الآلية التي تتَّخذها الشركات باستخدام أدوات التوظيف عبر الإنترنت لفحص السير الذاتية على سبيل المثال (وذلك باستخدام البرمجة اللغوية العصبية للتعرف على أنماط الكلمات في السِّيَر الذاتية وتقييمها وفقاً لمعايير كل شركة)، فإن صنع القرار الآلي قد يؤدي إلى قرارات متحيزة يُنتِجها صندوق أسود، وهو ما يزيد أهمية الإجراءات التشريعية التي تمنع الاستخدامات التمييزية للذكاء الاصطناعي في المستقبل؛ فإن احتوت بعض قوانين حماية البيانات الحالية على قسم خاص باتخاذ القرارات الفردية الآلية (حيث يحق لموضوع البيانات الاعتراض على قرار يستند إلى المعالجة الآلية فقط)، تزداد الحاجة إلى مزيد من السياسات والمناقشات بين القطاعين العام والخاص لتوضيح القوانين التي ستُطبَّق على التقنيات الناشئة.

0- خداع أنظمة الأمان القائمة على الذكاء الاصطناعي:

يمكن الدفع بتزايد التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط بمعدلات كبيرة؛ ما يمثل تهديداً لبيئات العمل على نحو يؤثر بدوره في جودة حياة مَن يعتمدون على أسلوب الحياة الرقمي، وهو ما يزيد أهمية الحد من تأثير الهجمات السيبرانية من خلال اكتشاف التهديدات والاستجابة لها بشكل أسرع وأكثر فاعليةً، وإطلاق مراكز عمليات الأمن المعلوماتي بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي في أنظمته التشغيلية، وتبني سياسة أمنية متطورة مدعومة بتقنيات الجيل القادم، وضم مجموعة واسعة من خبراء البيانات المتخصصين وخبراء إنترنت الأشياء وتكنولوجيا التشغيل، إضافة الى خبراء الدفاع السيبراني ومكافحة التهديدات الأمنية، ومراقبة التهديدات الرقمية لتعزيز الاستجابة المناسبة لها.

فقد صُمِّمت أنظمة الأمان القائمة على الذكاء الاصطناعي للحماية من التهديدات السيبرانية، بينما يمكن للمهاجمين استخدام التقنيات نفسها لأهداف ضارَّة، مثل التهديدات الآلية ضد البنية التحتية الأمنية، وإنشاء روبوتات يمكنها تنفيذ حملات التصيد الاحتيالي على نطاق واسع، ناهيك عن إمكانية خداع أنظمة الأمان القائمة على الذكاء الاصطناعي بهجمات معادية؛ إذ إن تهديدات الذكاء الاصطناعي للأمن السيبراني تشمل التغييرات العشوائية في التعليمات البرمجية القابلة للتنفيذ، والتكيف مع أنظمة التشغيل كي تتجنب الفيروسات اكتشافها، واكتشاف برامج مكافحة الفيروسات، وتطوير طرق لمهاجمة تعليماتها البرمجية، واستخدام برمجة المحادثة وبرامج التعرف على الوجه لتقليد اللغة البشرية وخداع المستخدمين لإرسال مواد سرية أو التخلي عن بيانات الوصول.

ختاماً،

يمكن الدفع بوجود فجوات تكنولوجية متسعة بين عدد من دول الشرق الأوسط والبعض الآخر على صعيد الذكاء الاصطناعي، بيد أن غالبية المؤشرات تعكس في مجملها النجاح النسبي لدول الخليج العربي في التحول التدريجي من الاقتصاديات النفطية إلى اقتصاديات المعرفة، يساعدها في ذلك عدد من العوامل الرئيسية، يبرز من بينها تزايد عدد الشركات الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والزراعة في دولة الإمارات، والتقارب الصيني-السعودي عقب الحرب الروسية-الأوكرانية. ومن ثم، تُنافِس بعض الدول الخليجية الدول المتقدمة في الكثير من المؤشرات التكنولوجية على الرغم من تعدد التحديات التي تؤثر على التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في المنطقة مستقبلاً.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي